



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة العاشرة

من الدورة العادية الثانية لمجلس الامة الحادي عشر المنعقدة في
١ / جماد الثاني / ١٤١١ هجرية الموافق ١٨ / ١٢ / ١٩٩٠
ميلادية

(الجلد ٢٨)

(العدد ١٠)

جدول الاعمال

الصفحة
٣
٣

- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.
- ٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات.
- ٣ - طلب اجازة مقدم من سعادة النائب زياد الشويخ.
- ٤ - تلاوة كتاب سيادة رئيس مجلس النواب رقم ٢٧٣٧ تاريخ ١٩٩٠/١٢/٢ حول ٣ عمل رؤساء ومقرري لجان مجلس النواب المحترمين.
- ٥ - تلاوة قرار اللجنة المالية رقم ٢ تاريخ ١٩٩٠/١٢/١٥، حول مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩١.
- ٥ - مناقشة قرار اللجنة المالية رقم ٢ تاريخ ١٩٩٠/١٢/١٥، حول مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩١ واقراره.
- ٦ - أية أمور أخرى طارئة أو هامة يرغب السادة الاعضاء اثارها.
- ٧ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

عينت يوم الاربعاء القادم ١٩٩٠/١٢/١٩ الساعة التاسعة صباحاً.

وقرر المجلس
بالتصويت
الغالب

هكذا من الأعمال

مجلس النواب

محضر الجلسة:

في تمام الساعة (التاسعة) من صباح يوم (الأربعاء) الموافق ٢/ جماد الثاني / ١٤١١ هـجري الواقع في ١٩٩٠/١٢/١٩ ميلادي، عقد مجلس (النواب) جلسته (العاشرة) من الدورة (العادية الثانية) برئاسة سيادة الدكتور عبداللطيف عربيات وحضور أمين عام مجلس الأمة السيد (صالح الزعبي).

وتغيب باجازه من الأعضاء السيد : زياد الشويخ.
وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة : د. احمد الكوفي، ذيب أنيس.
وحضر من الحكومة :

- ١ . دولة السيد مضر يدران : رئيس الوزراء ووزير الدفاع.
- ٢ . معالي السيد سالم مساعدة : نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية.
- ٣ . معالي السيد عبدالمجيد الشريدة : وزير التنمية الاجتماعية.
- ٤ . معالي الدكتور محمد عضوب الزين : وزير الصحة.
- ٥ . معالي السيد عبدالرؤوف الروابدة : وزير الأشغال العامة والإسكان.
- ٦ . معالي السيد ابراهيم أيوب : وزير التعمير.

٢ محضر الجلسة العاشرة من الدورة العادية الثانية المنعقدة يوم الثلاثاء الموافق ١٨/١٢/١٩٩٠ م.

- ٧ . معالي السيد حكمت الساكت : وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء.
- ٨ . معالي السيد ابراهيم عز الدين : وزير الاعلام.
- ٩ . معالي السيد باسل جردانة : وزير المالية.
- ١٠ . معالي الدكتور زياد فريز : وزير الصناعة والتجارة.
- ١١ . سماحة الشيخ عبدالباقى جو : وزير دولة للشؤون البرلمانية.
- ١٢ . معالي الدكتور محمد حمدان : وزير التربية والتعليم والتعليم العالي.
- ١٣ . معالي السيد يوسف المبيضين : وزير العدل.
- ١٤ . سماحة الشيخ الدكتور علي الفقير : وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية.
- ١٥ . معالي الدكتور قسيم عبيدات : وزير العمل.
- ١٦ . معالي السيد ابراهيم الغبابشة : وزير الشباب.
- ١٧ . معالي السيد عبد الكريم الكباريتي : وزير السياحة والآثار.
- ١٨ . معالي السيد عبد الكريم الدغمي : وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة.
- ١٩ . معالي المهندس داود خلف : وزير المياه والري.
- ٢٠ . معالي السيد نبيل أبو الهادي : وزير النقل والاتصالات.
- ٢١ . معالي الدكتور سليمان عربيات : وزير الزراعة.

مجلس النواب

٣

من الاعضاء حضر الاعضاء جميعاً ما عدا :
سعادة النائب السيد زياد الشويخ باجازه.
سعادة النائب السيد عطا الشهبان بمعذرة.
سعادة النائب السيد ذيب مرجي غياب.
سيادة رئيس المجلس : البند الذي يليه.
السيد الامين العام :

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات.
أ - طلب اجازة مقدم من سعادة النائب زياد الشويخ.
٣ - تلاوة كتاب سيادة رئيس مجلس النواب رقم ٢٧٣٧ تاريخ ١٩٩٠/١٢/٢ حول عمل رؤساء ومقرري لجان مجلس النواب المحترمين.

بسم الله الرحمن الرحيم
المملكة الاردنية الهاشمية
مجلس النواب
الرقم : ٢٧٣٧/٤/٦/٧
التاريخ : ١٤١١/٥/١٨ هـ
الموافق : ١٩٩٠/١٢/٢
السادة : رؤساء ومقرري لجان مجلس النواب المحترمين
تقديراً لجهودكم المشكورة، وتطلعاً للحد الأعلى من الانجازية في كل اللجان، ارجو التكرم بالاحاطة بما يلي :

أولاً : بداية لهذه الدورة العادية الثانية لمجلس النواب الحادي عشر، ارجو من الزملاء المحترمين رؤساء ومقرري اللجان حصر

٢٢ . معالي الدكتور خالد الكركي : وزير الثقافة.
٢٣ . معالي الدكتور خالد أمين عبدالله : وزير التخطيط.
الفتاح الجلسة :



سيادة رئيس المجلس : بسم الله الرحمن الرحيم
النصاب مكتمل، بسم الله نفتتح الجلسة، السيد الامين العام جدول الاعمال.
السيد الامين العام : بسم الله الرحمن الرحيم، شكراً سيدي الرئيس، جدول الاعمال :

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.
سيادة رئيس المجلس : اقرأ الجزء الاول منه.
السيد الامين العام : بالنسبة للحضور

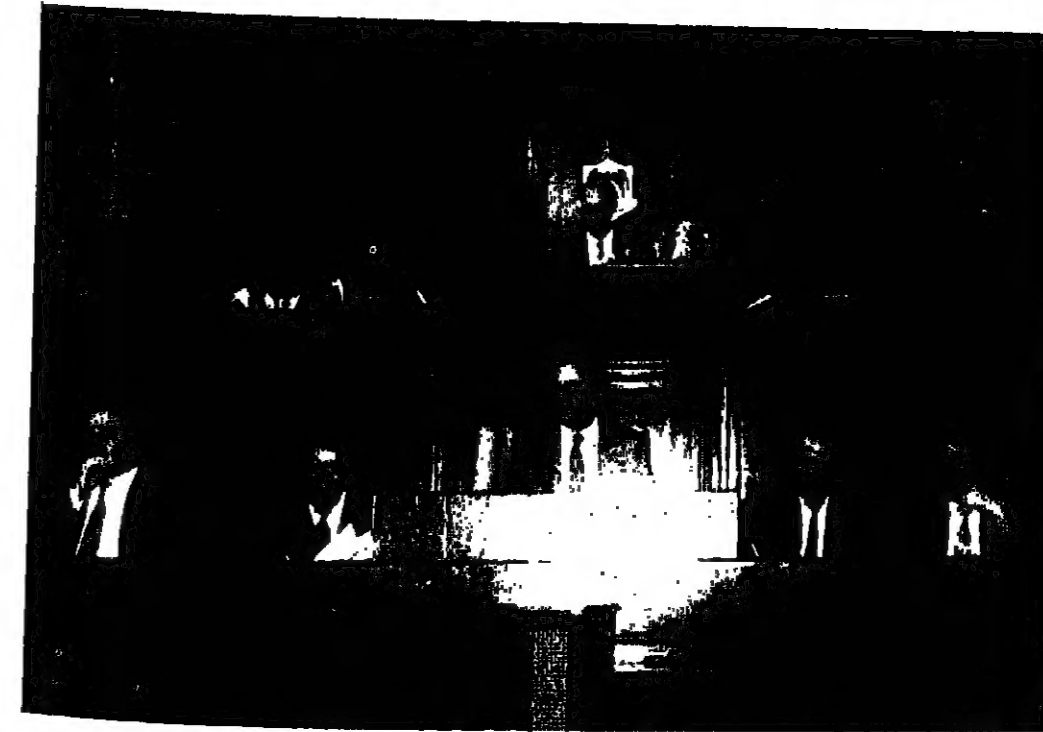
الأعمال المنوطة بكل لجنة، وذلك حسب تقديراتكم، وكذلك اجتماعات اللجان، بحيث لا تقل عن (٣٠) اجتماعاً خلال هذه الدورة العادية الثانية.

ثانياً : كذلك وضع سلم لأولويات الموضوعات المناطة بكل لجنة، على أن تكون مرتبطة بجدول زمني محدد، بحيث يعكس هذا الجدول ما تحقق من إنجازات في كل لجنة.

«بسم الله الرحمن الرحيم»

مجلس النواب الحادي عشر
الدورة العادية الثانية
اللجنة ()

جدول زمني بالموضوعات وتواريخ عقد جلسات اللجان	
اسم الموضوع	ساعة وتاريخ انعقاد اللجنة



٤ - السيد الأمين العام:

تلاوة قرار اللجنة المالية رقم ٢ تاريخ ١٥/١٢/١٩٩٠ حول مشروع قانون الموازنة العامة للسنة ١٩٩١.

سيادة رئيس المجلس : الدكتور مقرر اللجنة المالية.



الدكتور عبدالله العكايلة مقرر اللجنة المالية : بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى جميع الأنبياء والمرسلين

قرار رقم «٢»

تقرير اللجنة المالية

حول مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩١

لقد أحال مجلس النواب في جلسته الخامسة من الدورة العادية الثانية للمعقدة بتاريخ ١٥/٥/١٤١١ هـ الموافق ١٢/٢/١٩٩٠ م.

وبناء عليه، فقد اجتمعت اللجنة المالية لمجلس النواب بنصابها القانوني عدة اجتماعات صباحية ومساءية من ٣-١٥/١٢/١٩٩٠، بحضور معالي رئيس اللجنة الدكتور عبدالله النور، وسعادة مقرر اللجنة الدكتور عبدالله العكايلة وأصحاب المعالي والسماحة والسعادة الأعضاء السادة :

د. علي الفقير، د. علي الحوامدة، حمزة منصور، عطا الشهوان، أحمد الأزايد، محمد العلاونة، د. ذيب مرجي، عيسى الرموني، عبدالسلام فريجات، جمال حداد، سمير قعوار، أحمد الكفاوين، مطير البستنجي، عبدالكريم الكباريتي، بسام حدادين، فؤاد الخلفات، سلامة الغويري، زياد الشويخ.

هذا وقد تكرر غياب عدد من الزملاء أعضاء اللجنة عن اجتماعاتها، وكان ذلك على النحو التالي :

- تغيب عن الاجتماع الأول الذي عقد بتاريخ ٣/١٢/١٩٩٠، بمعدرة السيد أحمد قطيش الأزايد.

وتغيب بدون معذرة حمزة منصور، محمد العلاونة.

- تغيب عن الاجتماع الثاني الذي عقد بتاريخ ٤/١٢/١٩٩٠، في الجلسة الصباحية بمعدرة سعادة السيد أحمد قطيش الأزايد.

- تغيب عن الاجتماع الثالث الذي عقد بتاريخ ٤/١٢/١٩٩٠، بدون معذرة في الجلسة المسائية سعادة السيد بسام حدادين وسعادة السيد عبدالسلام فريجات.

هكذا من الأعمال

٦ محضر الجلسة العاشرة من الدورة العادية الثانية المنعقدة يوم الثلاثاء الموافق ١٨/١٢/١٩٩٠ م.

- وتغيب بمعذرة سعادة السيد أحمد الأزايدية .
- تغيب عن الاجتماع الرابع الذي عقد بتاريخ ١٩٩٠/١٢/٥ ، في الجلسة الصباحية بمعذرة سعادة السيد أحمد قطيش الأزايدية .
- تغيب عن الاجتماع الخامس الذي عقد بتاريخ ١٩٩٠/١٢/٥ ، في الجلسة المسائية بدون عذر السادة : سعادة السيد ذيب مرجي ، سعادة السيد عبد السلام فرجحات .
- تغيب عن الاجتماع السادس الذي عقد بتاريخ ١٩٩٠/١٢/٨ ، في الجلسة الصباحية بمعذرة السادة : سعادة السيد أحمد قطيش الأزايدية ، سعادة السيد عطا الشهبان .
- تغيب عن الاجتماع السابع الذي عقد بتاريخ ١٩٩٠/١٢/٨ ، في الجلسة المسائية بدون عذر السادة : بسام حدادين ، عبد السلام فرجحات .
- تغيب عن الاجتماع الثامن الذي عقد بتاريخ ١٩٩٠/١٢/٩ ، في الجلسة الصباحية بمعذرة سعادة السيد أحمد قطيش الأزايدية . وتغيب بدون عذر سعادة السيد عبد السلام فرجحات وسعادة السيد محمد العللوة .
- وتغيب عن الاجتماع التاسع الذي عقد بتاريخ ١٩٩٠/١٢/٩ ، في الجلسة المسائية سعادة السيد عبد السلام فرجحات .
- تغيب عن الاجتماع العاشر الذي عقد بتاريخ ١٩٩٠/١٢/١٠ ، في الجلسة الصباحية بمعذرة سعادة السيد أحمد قطيش الأزايدية .
- وتغيب بمعذرة في الاجتماع الحادي عشر الذي عقد بتاريخ ١٩٩٠/١٢/١٠ بدون معذرة في الجلسة المسائية السادة : د. علي الحوامدة ، الدكتور ذيب مرجي ، السيد عبد السلام فرجحات ، والسيد أحمد الكفاوين .
- تغيب عن الاجتماع الثاني عشر الذي عقد بتاريخ ١٩٩٠/١٢/١١ ، في الجلسة الصباحية بمعذرة سعادة السيد عطا الشهبان .
- وتغيب بدون معذرة في الاجتماع الثاني عشر الذي عقد بتاريخ ١٩٩٠/١٢/١١ ، في الجلسة المسائية سعادة السيد عبد السلام فرجحات ومعالي الدكتور علي الفقير .
- وتغيب عن الاجتماع الرابع عشر الذي عقد بتاريخ ١٩٩٠/١٢/١٥ ، بمعذرة السادة : حمزة منصور ، أحمد قطيش الأزايدية ، زياد الشويخ .
- وتغيب عن حضور الجلسة الصباحية بدون عذر السادة : علي الحوامدة ، عبد السلام فرجحات ، د. ذيب مرجي ، عيسى الريموني .
- وتغيب عن الاجتماع الخامس عشر الذي عقد بتاريخ ١٩٩٠/١٢/١٥ ، في الجلسة المسائية بمعذرة السادة : أحمد قطيش الأزايدية ، زياد الشويخ ، حمزة منصور .
- وتغيب بدون معذرة السادة : عبد السلام فرجحات ، ذيب مرجي ، عطا الشهبان ، د. علي الفقير ، مطير البستجي .
- وقد حضر معالي الدكتور خليل السالم مقرر اللجنة المالية في مجلس الأعيان ، والسادة

٧ مجلس النواب

- الأعضاء: حمد الفرحان ، د. كمال الشاعر ، حمد رسول الكيلاني ، أعضاء اللجنة المالية في مجلس الأعيان معظم جلسات اللجنة .
- وحضر أيضاً معظم هذه الجلسات من الحكومة : معالي وزير المالية السيد باسل جردانه وعطوفة السيد سلمان الطراونة مدير الموازنة العامة ومساعدته السيد عبد الرحمن العجلوني ومنظمو الدائرة .
- كما حضر جانباً من اجتماعات اللجنة السادة النواب: عاطف البطوش ، محمود هريمل ، عبد الحفيظ علاوي ، عبدالله زريقات ، د. سعد حدادين ، فارس النابلسي ، سعد هائل السورور ، نايف الحديد ، د. عوني البشير ، محمد الدردور ، د. محمد أبوفارس ، محمد فارس الطراونة ، جمال الصرايرة ، عيسى المدانسات ، د. محمد أبوعليم ، د. ماجد خليفة ، زياد أبو محفوظ ، هشام الشراري ، ذيب أنيس . كما حضر جانباً من اجتماعات اللجنة سماعة الشيخ عبد الباقي جومو وزير الدولة للشؤون البرلمانية ، وعطوفة الأستاذ صالح الزعبي أمين عام مجلس الأمة .
- كما استضافت اللجنة السادة : د. عبدالله المالكي ، د. فهد الفانك ، أحمد النمري .
- كما حضر الجلسة الأخيرة كل من أصحاب المعالي والعطوفة : وزير الشباب ابراهيم الغبابشة ، أمين عام وزارة الشباب السيد عيد الفايز ، مدير مدينة الحسين للشباب السيد عصام عريضة ، مدير مدينة الحسن الرياضية السيد عبدالله تليلان ، ومعالي وزير
- الصحة الدكتور محمد عضوب الزين ، عطوفة أمين عام وزارة الصحة الدكتور عدنان عباس ، ومعالي وزير الاعلام السيد ابراهيم عز الدين ، عطوفة مدير مؤسسة الاذاعة والتلفزيون السيد راضي الخوص ، معالي وزير العدل السيد يوسف المبيضين ، معالي وزير المياه والري ، المهندس داود خلف ، عطوفة أمين عام وزارة المياه والري المهندس معتر البليبيسي ، أمين عام سلطة وادي الأردن بالوكالة المهندس محمد ظافر العالم ، معالي وزير الأشغال العامة والإسكان السيد عبدالرؤف الروابدة ، معالي وزير العمل الدكتور قسيم عبيدات . ومعالي الدكتور محمد سعيد النابلسي محافظ البنك المركزي .
- ومن مديرية الامن العام : العميد محمد الكيلاني ، والعميد نور الدين خير .
- سيادة الرئيس ، السادة الزملاء الكرام ،
- يسعد اللجنة المالية في مجلس النواب ان تتقدم الى المجلس الكريم بتقريرها حول مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩١ ، وحول خطاب الموازنة الذي ادى به معالي وزير المالية السيد باسل جردانه .
- لقد جاء خطاب الموازنة هذه المرة أيضاً خطاباً مسؤولاً وواقعياً وموضوعياً .
- وترغب اللجنة المالية ان تعرض على حضراتكم نتائج دراستها لمشروع قانون الموازنة وخطابها على النحو التالي :
- أولاً : في الاقتصاد الكلي للدولة :
- لقد تبنت وثيقة الموازنة العامة وخطابها

للعام الماضي ١٩٩٠، مجموعة من السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والقطاعية استهدفت زيادة في معدلات النمو الاقتصادي وخفضاً في عجز الموازنة العامة، وتوازناً في ميزان المدفوعات ومعالجة المديونية الخارجية وخفض الدين الداخلي وتنامي الاحتياطيات من العملات الأجنبية واستقرار سعر الدينار ومعالجة البطالة وضبط الغلاء وتشجيع قطاعات الانتاج والخدمات ومعالجة قضايا المؤسسات المالية والبنوك المتعثرة، وتوقعت الموازنة العامة وخطابها للعام الماضي عودة الثقة في الاقتصاد الاردني وذلك بزيادة تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج واحداث استثمارات جديدة بتمويل داخلي وخارجي وعودة بعض المدخرات الاردنية من الخارج.

وانسجاماً مع توصيات المجلس الكريم في العام الماضي فقد استعرض خطاب الموازنة لهذا العام بوضوح وتفصيل حيناً وبغموض واجتزاء حيناً آخر، الانجازات التي تمت في الاقتصاد وميزان المدفوعات والميزان التجاري والاستهلاك والنمو الاقتصادي والمديونية والبطالة والتضخم وسعر صرف الدينار والدعم واداء المالية العامة.

سيادة الرئيس،
السادة الزملاء،

لقد جاء اعداد مشروع موازنة هذا العام محكوماً باعتبارات رئيسية هي:

أ - المديونية العامة للدولة - الداخلية منها والخارجية وهي التي رتب على شعبنا اعباء

ما زال يبرز تحتها وسيبقى الى امد بعيد، بلغت في مجملها ما يفوق ٨.٢٥ مليارات دولار، يضاف اليها مليار ومائة وعشرون مليون دينار هي مجمل الدين الداخلي، أي أن مجمل مديونية الدولة يصبح ما مجموعه ٧.٢ مليار دينار وهو ما يعادل مجمل الناتج المحلي لمدة ثلاث سنوات تقريباً. ان معالجة هذا الدين من حيث الجدولة والتسديد وربط الاردن ببرامج تصحيحية ما كانت لتكون لولا هذه المديونية الهائلة. ومن الجدير بالذكر ان جزءاً من الدين الداخلي يرجع الى استلاف نحو ٣٩٠ مليون دينار كسلفة استثنائية من البنك المركزي خلافاً للقوانين العادية غير الاستثنائية والتي أقدمت الحكومة عام ١٩٨٨ ومطلع ١٩٨٩ على استلافها كعملة مطبوعة دون غطاء.

ب - برنامج التكيف الاقتصادي الذي طبق بنجاح ملحوظ حتى بداية أزمة الخليج في ٢ آب ١٩٩٠ حيث دلت المؤشرات والمعايير الاقتصادية والمالية والنقدية على انتماش في الاقتصاد الاردني حتى ذلك التاريخ.

ج - أزمة الخليج وآثارها البالغة على اقتصادنا التي انعكست سلباً على المساعدات العربية والأجنبية، وبإعاز من الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في المنطقة وخارجها، كما انعكست سلباً على مختلف القطاعات الاقتصادية، كالسياحة، والنقل، والصادرات، والانشاءات

الحقيقي عن المستهدف كان (٧,٩٪). ومن الجدير بالذكر ان تقرير اللجنة المالية لموازنة عام ١٩٩٠ كان قد شكك في امكانية تحقيق معدل النمو الذي كان مستهدفاً لهذا العام.

ولقد تفادى خطاب وزير المالية لهذا العام الحديث عن زيادة الاستثمارات ولا سيما في القطاع الخاص.

(٢) أداء المالية العامة

تقدر اللجنة المالية الجهود المشكورة للحكومة في تخفيض النفقات العامة وزيادة الإيرادات المحلية بصورة كانت ستؤدي للمرة الأولى الى توازن النفقات الجارية مع الإيرادات المحلية لولا وقوع أزمة الخليج.

وبالرغم من وقوع الأزمة الا ان عجز موازنة ١٩٩٠ الاجمالي قد انخفض من ١٨٨ مليون دينار كما كان مقدراً الى ٩٥ مليون دينار في إعادة تقدير عام ١٩٩٠. أي أن العجز قد خفض بنسبة ٥٠٪ وهو انجاز يستحق الشكر.

(٣) الدين العام:

لقد بلغ صافي المديونية الخارجية الملتزم به وغير المسدد في نهاية ١٩٩٠ (٨,٢٣٦) مليون دولار منها ٦٦٦٦ مليون دولار نسحورية وغير مسددة، أي بزيادة ٥٥ مليون دولار عن العام ١٩٨٩.

أي أن صافي الزيادة في المديونية الخارجية

والصناعة، وتحويلات الاردنيين العاملين في الخارج، وعودة اعداد كبيرة منهم مما أحدث ضغوطاً اقتصادية واجتماعية وخدمية كبيرة كما أحدث تفاقم كبيراً في مشكلة البطالة.

د - النقلة النوعية في الحياة السياسية للمجتمع الاردني التي تجلت في توسيع قاعدة المشاركة وتحمل المسؤولية من قبل مختلف المؤسسات الشعبية والرسمية، كثمرة لمرحلة التحول الديمقراطي الرائدة في المنطقة العربية، مما أحدث حالة وعي وتفهم لمختلف القطاعات في الشعب لسائر المشكلات الاقتصادية التي تواجه الدولة، وما سهل للحكومة اتخاذ قرارات ما كان يمكن الاقدام عليها في اوضاع مغايرة.

سيادة الرئيس،
السادة الزملاء الكرام،

في ضوء ما تقدم ترغب اللجنة المالية ان تضع المعالم الرئيسية التالية لاداء الاقتصادي بين أيديكم:

(١) الانخفاض الحاد والمثير للمخاوف في الناتج المحلي الاجمالي لهذا العام، حيث بلغ التراجع رقماً قياسياً في تاريخ المملكة مقداره (٨,٢٪) مما حدا بوزير المالية الى تفادي الحديث عن التفاؤل بأي نمو في العام القادم، علماً بأن معدل النمو المستهدف لعام ١٩٩٠ كان ٣٪، وأن أداء النصف الأول من العام نفسه أحدث نمواً بمعدل ١,٥٪ أي أن معدل التراجع

بعد احتساب المبالغ المقرضة والمبالغ المسددة من أقساط وفوائد بلغت (٥٥) مليون دولار، وهو أقل صافي اقتراض في السنوات الخمسة عشرة الأخيرة، وهو أمر في الاتجاه الصحيح.

على أن مديونية الدولة لا زالت آخذة في تجاوز الحدود الأمانة المتعارف عليها دولياً إلى ساحة الخطر. حيث تشير الأرقام التي زودت بها اللجنة من قبل معالي وزير المالية إلى أن نسبة خدمة الدين العام إلى إجمالي الصادرات من السلع والخدمات لعام ١٩٩٠، بلغت (٣٠,٣٪) في حين بلغت هذه النسبة لعام ١٩٩١، (٣٣,٧٪)، مع أمل إعادة جدولة (٥٠٪) من فوائد قروض الدول الصناعية وفي حالة عدم جدولة تلك الفوائد، فإن هذه النسبة سوف تصبح (٣٨,٩٪) وهي نسبة مثيرة للمخاوف.

(٤) ميزان المدفوعات :

لقد سجلت صادراتنا الوطنية في النصف الأول من عام ١٩٩٠، زيادة ملموسة بلغت نسبتها (٨,٨٪) بالدولار مقارنة بنفس الفترة من عام ١٩٨٩، بينما لم تسجل المستوردات زيادة ذات شأن لنفس الفترة المقارنة ولقد أورد خطاب الموازنة فائضاً في الحساب الجاري لميزان المدفوعات مقداره ١٥٠ مليون دولار عن النصف الأول من عام ١٩٩٠ في حين سجل عجزاً مقداره (٣) ملايين دولار

خلال نفس الفترة من عام ١٩٨٩، وهو مؤشر إيجابي.

هذا وقد أشارت الأرقام التي زودت بها اللجنة من معالي وزير المالية أن صافي عمليات عناصر الحساب الجاري في ميزان المدفوعات قد سجلت عجزاً قدره (٦٢٩) مليون دولار.

كما أفادت الأرقام ذاتها أن صادراتنا لعام ١٩٩٠، قد بلغت (٨٩٩) مليون دولار في حين بلغت مستورداتنا (٢٠٩٢) مليون دولار، أي أن الحساب التجاري قد سجل عجزاً مقداره (١١٩٣) مليون دولار.

(٥) الوضع النقدي :

أظهر عام ١٩٩٠ نجاحاً في استقرار سعر صرف الدينار الأردني مقابل العملات الأجنبية والغاء نظام سعر الصرف المزدوج للدينار، وهو انجاز يستحق الثناء.

ولقد تبين للجنة المالية في آخر اجتماع لها مع محافظ البنك المركزي أن احتياطياتنا من العملة السائلة الصعبة مطمئنة حيث بلغت حتى ١٩٩٠/١٢/١٤ (٦٦٠) مليون دولار.

على أن اللجنة ترى من خلال مجلسكم الكريم أن الأسلوب الذي تم بموجبه معالجة قضية بنك البتراء بناء على قرار لجنة الأمن الاقتصادي في ١٩٨٩/٨/٢ قد نجم عنه تحميل القطاع العام ما يتجاوز مبلغ (٢٥٠) مليون دينار غطيت بسلف

تعتبر التجاوز في الاتفاق على هذا الباب بدون ملحق موازنة مخالفة دستورية، تتطلب مساءلة الحكومة.

(تحفظ على هذا البند النواب السادة : عبد الكريم الكباريتي، عيس الريموني، علي الفقير، سلامة الغويري، جمال حداد، مطير البستنجي، سمير قعوار، محمد العلانة).

وفي الوقت الذي تترشح فيه اللجنة إلى تقليص مخصصات دعم المواد التموينية لهذا العام لتقتصر على مستحقيها، لتثني على إجراءات الدعم التي لجأت إليها الحكومة في الثالث الأخير من هذا العام لا يصلح الدعم إلى مستحقيه من خلال اعتماد البطاقة التموينية كما تثنى بكل إعجاب على الوعي المتقدم لدى شعبنا في تقبله وتفهمه لسياسة الدعم وإجراءاته.

(٨) البطالة :

بالرغم مما أوردته خطاب الموازنة من توفير التحسن في النشاط الاقتصادي في النصف الأول من هذا العام لمزيد من فرص العمل في الاقتصاد الوطني، إلا أن تلك الزيادة لم تكن فاعلة في معالجة مشكلة البطالة كما يؤكد الخطاب نفسه.

لقد خلا الخطاب من الإشارة إلى نسبة البطالة وهي من أكبر المشكلات الضاغطة على الهيكل الاقتصادي والبناء الاجتماعي للدولة خصوصاً بعد تدفق أمواج كبيرة من الأردنيين العائدين من الخليج الأمر الذي يضع سوق العمل تحت ضغط هائل من

من البنك المركزي الأمر الذي يعني تحمل الدولة لمثل هذا المبلغ الكبير الناجم عن الفساد الإداري والمالي في بنك البتراء.

وترى اللجنة أنه قد آن الأوان أن يتخذ مجلسكم الكريم قراراً بالتحقيق في مدى المسؤولية التي تتحملها إدارة البنك المركزي حيال هذه القضية.

(٦) التضخم :

لقد استهدفت موازنة عام ١٩٩٠ نسبة تضخم لا تتجاوز (١٢,٥٪) في ذلك العام عن سابقه. وقد تبين أن تحقيق هذه النسبة كان ممكناً لولا التطورات الأخيرة في المنطقة.

ولقد أظهرت الأرقام الخاصة بالمستوى العام للأسعار الواردة في خطاب الموازنة أن السياسة الاقتصادية العامة للدولة قد نجحت في ضبط التضخم في الحدود المستهدفة في بداية موازنة عام ١٩٩٠ رغم التطورات المستجدة، إذ أفاد معالي وزير المالية أن نسبة التضخم التقريبية لمجموع عام ١٩٩٠ كانت بحدود (١٠٪).

(٧) دعم المواد التموينية :

تم تقدير الدعم المخصص للمواد التموينية بمبلغ (٦٠) مليون دينار في موازنة ١٩٩٠، ولقد تبين أن المبلغ المخصص لم يكن كافياً، حيث بلغ مجمل دعم المواد الغذائية الأساسية (٩٢,٥) مليون دينار تم تمويل الفرق من حساب الاتجار في وزارة التموين، واللجنة

هكذا من المأخوذ

الطلب على العملة في القطاعين الخاص والعام ويتطلب من الحكومة وضع مشكلة البطالة على مقدمة قائمة أولوياتها الطارئة.

لقد تبين من مناقشات اللجنة لمعالي وزير المالية ان الموازنة العامة لعام ١٩٩١ ستوفر (٤) الاف فرصة عمل في جهاز الادارة العامة للدولة، الامر الذي يشير الى اسلوب غير ذي جدوى في معالجة البطالة وهو امتصاص جزء يسير من مشكلة البطالة بزيادة التضخم في الجهاز الاداري الذي أصبح موقلاً للبطالة المتتمة وبذا يزداد جوهر مشكلة البطالة حدة وتفاقماً.

ثانياً : شمولية الموازنة العامة للدولة وتنظيمها :

١ . ان ما يزيد على (٥٠٪) من الانفاق العام في الموازنة يقابله اتفاق آخر مواز خارج وثيقة الموازنة وذلك في موازنات المؤسسات العامة والصناديق والسلطات ذات الاستقلال المالي.

من هنا فان اللجنة المالية تقترح على المجلس الكريم تعديل قانون الميزانية العامة بهدف شمول موازنة الدولة لموازنات المؤسسات العامة كافة لضبط الانفاق في الدولة.

ان من شأن ذلك معالجة المالية العامة للدولة بصورة أكثر ضبطاً وشمولية، وتكفل اشرافاً حقيقياً لمجلس الامة على موارد الدولة ونفقاتها.

ولذلك نرى حالة الامر على اللجنة

القانونية، وبصفة الاستعجال لاعداد التشريعات اللازمة لذلك.

٢ . ولما كانت معاناة الدولة من الديون الخارجية تعود الى اطلاق أيدي الحكومات في الاقتراض، ولما كانت اتفاقيات القروض التي تعرض على مجلس الامة قد جاءت حصراً على الاتفاقيات المبرمة مع الدول والمنظمات الدولية، ولا تشمل الاقتراض التجاري والكفالات، فمن الضروري وضع التشريعات التي تضمن اشراف مجلس الامة على القروض الحكومية كافة بما يحقق له مبدأ الاشراف الكامل على مديونية الدولة والتزاماتها، وضبطها مع قدر كاف من المرونة.

ولذلك نرى حالة الامر على اللجنة القانونية وبصفة الاستعجال، لاعداد التشريعات اللازمة لذلك.

٣ . لقد لبّت وزارة المالية / الموازنة العامة طلب المجلس في تصنيف الموازنة وفق الاقاليم، وان كان توزيع المخصصات عليها جاء على نحو غير دقيق، خاصة فيما يخص الادارة المركزية.

٤ . على أن التصنيف لم يلّب طلب المجلس في تصنيف الموازنة وفق القطاعات، فجاءت الوثيقة غامضة، وتصعب معالجتها حتى على ذوي الاختصاص، حين يتعلق الامر باستعراض مجهود التنمية والانفاق الخاص بكل قطاع.

٥ . ولقد تكتفت أخطاء واضحة في تصنيف

تغذية هيكل البطالة بتخصصات لا تحتاجها الدولة.

وترى اللجنة ضرورة اعادة النظر في مسارات التعليم الاكاديمي والمهني وان تقوم السياسة التعليمية على اساس توجيه مسارات التعليم نحو احتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية، وقد آن الأوان ان يقتصر الانفاق من الخزينة على مسارات التعليم التي تلي احتياجات التنمية وكوادر مؤسسات الدولة.

وترى اللجنة انه قد آن الأوان للاسراع بانجاز متطلبات جامعة مؤنة لتصبح في مستوى أكاديمي وانشائي مناسب. كما نرجو ان نعيد ما سبق وطالبنا به من معاملة الارياف والبادية، بما يجعلها مواكبة للنهضة في باقي اقاليم المملكة.

(٢) في السياسة الصحية :

تتطلع اللجنة الى جهد متميز ودور أكثر فعالية في الخدمة الصحية للمواطن في مختلف محافظات المملكة، كما تؤكد على ضرورة تطوير الهيكل الاداري للجهاز الاداري للوزارة، سواء على مستوى المركز أو على مستوى المديريات التابعة لها، كما تؤكد على ضرورة تطوير الجهاز الفني في المستشفيات والمراكز الصحية وان تنظم عملية الخدمة الصحية العامة والتخصصية بصورة ميسرة للمواطن وبأبسط الاجراءات لتفادي المعاناة من الروتين وتعقد اجراءات التحويل، وذلك وفق خطة متكاملة تجعل كل امكانات المراكز والمستشفيات التخصصية التابعة للوزارة أو القوات المسلحة أو الجامعات الاردنية متاحة لخدمة المواطنين كافة.

بنود الموازنة الى جارية ورأسمالية واثباتية، مما يقتضي العمل على تفاديها في المستقبل.

٦ . ولغرض تقويم أداء الموازنة ورقابة تنفيذها، ينبغي أن يقارن المقدّر في العام السابق بالمعاد تقديره بنهاية ذلك العام وبهذا تعرض الجداول على النحو التالي :

الفعل للجنة (أ) اذا قطع الحساب.
المقدّر لسنة (ب)
اعادة التقدير للسنة (ب)
المقدّر للسنة (ج)

وترى اللجنة ان الرقابة على تنفيذ الموازنة تتطلب العناية اللازمة بديوان المحاسبة وتقويم أدائه، وتفعيل دوره وتمكينه من بسط وجوده على مجالات الانفاق العام للدولة كافة، ومتابعة الأداء المالي لها وتزويده بما يتطلبه ذلك من كوادر متخصصة ومخصصات كافية.

وفي هذا المجال، توصي اللجنة المجلس الكريم باعادة النظر في قانون الديوان، لتمكينه من أداء رسالته الدستورية.

(ثالثاً) : السياسات :

(١) في السياسة التعليمية :

ترى اللجنة ضرورة اعادة النظر في الكليات التابعة لمختلف الوزارات ودراسة مدى جدوى الاستمرار فيها والحاجة اليها، وترى تقويم كلية تأهيل المعلمين العالية من حيث ارتباطها وكوادرها والاعتراف بها، كما ترى اعادة النظر في مدى جدوى الاستمرار في كليات المجتمع الحكومية، خصوصاً تلك التي تسهم في

هكذا من الشاهد

كما تؤكد اللجنة على ضرورة الحرص على تأمين الأدوية اللازمة في صيدليات المستشفيات والمراكز الصحية في المملكة.

وتتطلع اللجنة الى ضرورة البدء بتوسيع مظلة التأمين الصحي في ظل خطة متكاملة وصولاً الى التأمين الصحي الشامل في المستقبل القريب.

(٣) في السياسة الزراعية :

لقد تكرر الحديث في خطاب الموازنة للاعوام الماضية عن التركيز على الاهتمام بالقطاع الزراعي ولكن دون أثر ملموس أو تغير ملحوظ.

وقد كشفت الازمة الراهنة عن خطورة عدم ايلاء هذا القطاع الجهد المميز الذي يستحقه.

ونجد اللجنة لزاماً عليها أن تؤكد أمام مجلسكم الكريم أن انتفاذ القطاع الزراعي لا يمكن أن يتم بمجرد التوصيات السنوية في خطاب الموازنة بل يحتاج الى خطة طارئة وجهود استثنائية مميزة وتسهيلات كبيرة تستهدف جعل عام ١٩٩١ عام أمن غذائي للاردن.

من هنا ترى اللجنة، أن توصي لمجلسكم الكريم بالطلب الى الحكومة باعادة جدولة قروض المزارعين والغاء الفوائد المترتبة المستحقة على المزارعين، ومنحهم فترة امهال كافية، يتمكن القطاع الزراعي فيها من النهوض من تنثره. كما توصي بالاهتمام بمجالي التصنيع والتسويق لما لها من أثر في مجمل هذا القطاع، وكذلك اجراء الدراسات لاستحداث زراعات

بالمياه شبه المالحة، والاهتمام بموضوع مسوحات التربة وتصنيفها، واكمال الخارطة المائية السطحية والجوفية في المملكة.

ان مديونية هذا القطاع البالغة نحو (اربعين مليون دينار) لا تشكل (١/٢) المبلغ الذي تحمله البنك المركزي عن بنك البتراء وهو حري أي القطاع الزراعي أولى به من دعم مؤسسات مالية تكبدت الخسارة بمبالغ كبيرة بسبب الفساد الاداري والمالي فيها.

وترى اللجنة انه قد آن الاوان أن تأخذ وزارة الزراعة دورها الفاعل كوزارة خدمات بالمعنى الحقيقي للخدمة.

(٤) في السياسة الدفاعية والأمنية :

ان قواتنا المسلحة هي درع الوطن وسياده، وان الحرص على دعمها تدريجياً وتسليحاً وتطويراً مطلب رئيسي وملح لنا جميعاً.

واللجنة توصي مجلسكم الكريم بالطلب الى الحكومة بضرورة رفد قواتنا المسلحة بتشكيلات جديدة من شبابنا المتدقق حيوية المستعد للتضحية، الساعي الى الجهاد وحب الاستشهاد دفاعاً عن وطنه وتحريراً لما اغتصب من أرضه.

كما توصي اللجنة مجلسكم الكريم بالطلب الى الحكومة بوضع حد لسياسة الاحالة على التقاعد في سن مبكرة في صفوف القوات المسلحة.

كما أن اللجنة توصي مجلسكم الكريم بالطلب الى الحكومة بوضع خطة سريعة لتوسيع قاعدة الجيش الشعبي ليشمل كل قادر على حمل

الاداري لجهاز الادارة العامة للدولة لم تتقدم خطوة ملموسة في الاتجاه المطلوب.

من هنا فان اللجنة توصي مجلسكم الكريم بالطلب الى الحكومة باعادة النظر في نظام الخدمة المدنية وفي هيكل الجهاز الاداري وتطويره ليكون الاداة الفاعلة في ترجمة السياسات الحكومية الى اهدافها الحقيقية. كما ان حركة التغير الاداري التي جرت خلال هذا العام في بعض مواقع المسؤولية لم تكن في الاتجاه الصحيح، الأمر الذي يتطلب مراجعة شاملة للجهاز الاداري باتجاه تحقيق اصلاح اداري حقيقي واحداث نقلة نوعية في التطوير الاداري لجهاز الادارة العامة للدولة كي ترتقي ادارة الدولة الى مستوى ادارة الازمة، لا أن تظل مكبلة بأزمة الادارة.

(٦) في السياسة الشبابية :

ان الشباب هم طاقة الامة، وعماد نهضتها، ومعقد رجائها، ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «نصرت بالشباب» ولذا فان اللجنة ترى من خلال مجلسكم الكريم التوصية بالطلب الى الحكومة بالناية بالسياسة الشبابية، عناية تعكس الشمول والتكامل والتوازن في التربية الشبابية العقلية، والروحية والبدنية، وان تصبح مراكز الشباب ومؤسساتهم مدارس للتربية المتكاملة المتوازنة الشاملة لصقل طاقات الشباب وتنمية مواهبهم وقدراتهم وطاقتهم الابداعية، ليأخذوا دورهم الفعال في المشاركة في تحمل مسؤولية دفع عجلة النمو والبناء والتطور في أرجاء الوطن.

السلاح حتى يكون هذا الجيش رديفاً فاعلاً لقواتنا المسلحة، وحتى لا يبقى قادر على حمل السلاح دون اعداد واستعداد لاخذ دوره الفاعل في المعركة القادمة مع اعداء الامة الغاصبين.

كما تتطلع اللجنة من خلال مجلسكم الكريم الى دور فاعل لاجهزة الدفاع المدني وجهد استثنائي لتوسيع قاعدة المشمولين بالتدريب على اعمال الدفاع المدني في شتى محافظات المملكة، لتبلغ أوسع انتشار لها وفق الامكانيات المتاحة لاجهزته.

وترى اللجنة من خلال مجلسكم الكريم ان أمننا الوطني تصونه وحدتنا الوطنية الرائدة التي لا مكان فيها للعصية ولا لاقليمية ولا طائفية ولا عرقية. وان موقفنا من الازمة الراهنة التي تعانق فيها الموقف الرسمي مع الموقف الشعبي لا كبر دليل على وحدتنا الوطنية التي نحرص جميعاً على ترسيخها وتعميق جذورها وإدامة نعمتها.

اما الاجهزة الامنية فهي العين الساهرة على هذا الأمن الوطني والاستقرار الذي انعم الله به علينا ولها علينا حق الدعم والرعاية. ولذا فان العناية بها تطويراً وتدريباً وتسليحاً، لتكون قادرة على استباق الحدث لا على مجرد موازاة هو هدف نرجو أن نمكنها من تحقيقه.

(٥) في الاصلاح الاداري والسياسة الادارية :

ان جهاز الادارة العامة للدولة هو أداة تنفيذ سياساتها. واللجنة ترى من خلال مجلسكم الكريم أن حركة الاصلاح والتطوير

هكذا من الأصول

١٦ محضر الجلسة العاشرة من الدورة العادية الثانية المتعقد يوم الثلاثاء الموافق ١٨/١٢/١٩٩٠م.

لذا توصي اللجنة مجلسكم الكريم بالطلب الى الحكومة بايلاء وزارة الشباب، مزيداً من الاهمية، وايلاء قطاع الشباب الاهمية البالغة برصد المخصصات الكافية له.

(٧) في مجال السياحة :

ونظراً لاهمية السياحة في وفد ميزان المدفوعات بما يزيد على نصف مليار دولار سنوياً، وقدرة هذا القطاع على إيجاد فرص عمل كبيرة وتوفير إيرادات للخرزينة عن طريق الضرائب المباشرة وغير مباشرة وما لهذا القطاع من تأثير كبير على النشاطات الاقتصادية في معظم أقاليم المملكة ودعمه بشئ الوسائل على أساس أن السياحة صناعة تصديرية.

(٨) البلديات :

توصي اللجنة أن تقوم الجهات المختصة بدراسة أوضاع البلديات والمجالس القروية

واعطائها الحد المعقول من التنمية وذلك بإيصال الخدمات لمختلف سكان المملكة بشكل عادل ومعقول.

(٩) مؤسسة المواصلات السلوكية واللاسلكية :

توصي اللجنة أن تقوم مؤسسة المواصلات السلوكية واللاسلكية بأعادة دراسة تكاليف الاتصالات والخدمات الهاتفية على أساس عادل وليس على أسس التكاليف الرأسمالية والتي كانت مرتفعة بالمستويات الدولية.

رابعاً :

استعرضت اللجنة الموازنات الجارية والراسمالية وموازنة التمويل، والموازنة الطارئة واقرحت اجراء التخفيضات والتغييرات التالية عليها :

الاجراءات المقترحة لتخفيض المخصصات لعام ١٩٩١

بالآلاف دينار	ملاحظات	مبلغ التخفيض	المخصص في مشروع الموازنة	البيان
	جميع الفصول	٣٣٠٠	٥١٣٢٨	أولاً : الموازنة الجارية
				المجموعة (٢٠٠) النفقات التشغيلية (سلع وخدمات)
				١ - تخفيض جميع المواد بنسبة (٢١٠٪) باستثناء الكتب المدرسية والأدوية والمستلزمات الطبية والأغذية وصيانة الأجهزة والمعدات في مؤسسة الأقامة والتلفزيون وأجور الدراسات والمقاصد الدولية (٢٠,٧) مليون دينار.
				٢ - ١/٤٧ - وزارة المالية / برنامج (٥) النفقات الطارئة
	انظر صفحة (٢٦)	١٠٠٠	٢٥٠٠	الطارئة ونفقات أخرى
		٤٣٠٠		التخفيض المقترح على الموازنة الجارية
				ثانياً : الموازنة الرأسمالية
				٢/٢٤ - وزارة الداخلية / الدلائع المدني
	انظر صفحة (٧)	٧٤	١٢٤	- باص (٢٤) واكب عدد (٢)

١٧ مجلس النواب

٢/٢٥ - وزارة العدل	٩٥٠	٣٥٠	انظر صفحة (١٠)
- انشاء قصر العدل في عمان			
٢/٤١ - وزارة المالية	٣٠٠	١٠٠	انظر صفحة (١٣)
- المساهمة في سلطة القليم العقبة			
٢/٤١ - وزارة المالية / (١) البرنامج الاستثماري مشاريع رأسمالية أخرى	١١٠٠	١١٠٠	انظر صفحة (١٥)
٢/٤٦ - وزارة المالية / دائرة اللوازم العامة	٢٨٤	٢٥٠	انظر صفحة (١٩)
- الترخيص نقل الفصل ٢/٢٣			
٢/٥٢ - وزارة التخطيط / المجلس القومي للتخطيط	٥٠٠	٥٠٠	انظر صفحة (٢٣)
- تطوير كلية التربية في الجامعة الاردنية			
وكلية العلوم التربوية في جامعة اليرموك	٤٨٠	١٢٦	انظر صفحة (٢٥)
- قسم معان	٨٠٥٠	٥٠٠	انظر صفحة (٣٧)
٢/٥٧ - وزارة الطاقة والثروة المعدنية / سلطة المصادر الطبيعية	٢٥٦٠٠	١٠٠٠	انظر صفحة (٥٦)
٢/٥٨ - وزارة الاشغال العامة والإسكان	٢٢٠	٢٠٠	انظر صفحة (٦٦)
٢/٦٤ - وزارة المياه والري / سلطة وادي الاردن (استملاكات)			
٣/٥٢ - وزارة التخطيط / المجلس القومي للتخطيط			
- قسم معان	٢٠٠٠	٥٠٠	انظر صفحة (٧) قروض
- الربط الكهربائي مع مصر			
- سلطة المياه / أجهزة عدادات مياه	١٠٠٠	٥٠٠	انظر صفحة (٧) قروض
مجموع التخفيض في الرأسمالية	١٨٠٠	٥٠٠	انظر صفحة (٥) قروض
الاجمالي		٥٧٠٠	
		١٠٠٠٠	

نقل المخصصات
بنقل برنامج ٣/٥١/١٤١ دعم انتاج الحبوب
من النفقات الجارية الى الرأسمالية
برنامج (٢/٤١)

* ونريدها ان تكون سنة حميدة في كل عام بأن يخفف المعجز مبلغ معين لكي تسوى هذه في الموازنة القادمة ان شاء الله .

الموازنة الطارئة ١٩٩١

وهي النوع الثاني الذي قدم مع وثيقة الموازنة العادية وهو الذي يعتمد الاتفاق فيه على مدى توفير الإيرادات المخصصة أو المتوقعة.

الاستخدامات الجارية

طبعاً أعادت اللجنة المالية توزيع الاستخدامات وهي على الوجه الذي ترونه الآن :

الموازنة الطارئة

١٩٩١

البيان	مقدر ١٩٩١
الاستخدامات الجارية	
١. أعباء دفاعية اضافية.	١٥٠٠٠٠٠
٢. دعم الصادرات للأسواق غير التقليدية	١٠٠٠٠٠٠
استخدامات رأسمالية	
٦٠٥ - معدات وآلات وأجهزة	
١. سيارات اطفاء واسعاف والتقاذ ومكافحة تلوث واجهزة فحص مختلفة	١٠٠٠٠٠٠
٢. لصافرات الانذار وملابس واقية	١٠٠٠٠٠٠
٣. شراء آلات ومعدات لوزارة الأشغال	٢٠٠٠٠٠٠
٦٠٦ - أراضي	
١. استملاكات	٥٠٠٠٠٠٠
٦٠٧ - أبنية واتشاءات	
١. انشاء خزانات للنفط الخام ومشتقاته.	١٠٠٠٠٠٠٠
٢. أبنية مدرسية وتوسعات وصيانة	٦٠٠٠٠٠٠
٣. مراكز صحية لزيادة القدرة الاستيعابية للمستشفيات.	٨٠٠٠٠٠٠
٤. زيادة القدرة التخزينية لوزارة التموين في مناطق جديدة.	٣٥٠٠٠٠٠
٥. انشاء وتحسين الطرق الزراعية والقروية.	٢٠٠٠٠٠٠
٦. أبنية للدوائر الحكومية خارج عمان.	٢٠٠٠٠٠٠
٧. حفر آبار في المنطقة الشرقية	١٠٠٠٠٠٠
٨. السدود الجبلية (وادي البابس / كفرنجية / الملاحه).	٢٠٠٠٠٠٠
٩. أبنية للأنشطة الشبابية	٢٠٠٠٠٠٠
٦٠٨ - قروض واستثمارات	
١. المساهمة في المؤسسات :	
أ. أمانة عمان الكبرى	١٠٠٠٠٠٠
ب. البلديات	٥٠٠٠٠٠٠
ج. مؤسسة النقل العام	١٠٠٠٠٠٠
د. سلطة المياه بما فيها الدراسات المالية.	٣٠٠٠٠٠٠
هـ. مؤسسة الاسكان والتطوير الحضري	٤٠٠٠٠٠٠
و. صندوق التنمية والتشغيل	٣٠٠٠٠٠٠

مجلس النواب

١٩

٢٠٠٠٠٠٠	ز. المساهمة في شركة التصنيع والتسويق والمنتجات الزراعية.
١٠٠٠٠٠٠	ح. صندوق المعونة الوطنية
٣٠٠٠٠٠٠	ط. نفقات أخرى
٢٣٠٠٠٠٠٠	
٥٠٠٠٠٠٠	٦٠٩ - نفقات أخرى
١٨٠٠٠٠٠٠	١. التوسع في زراعة الحبوب / الأغوار
٢٠٠٠٠٠٠	٢. تمويل صناديق لدعم مشاريع جديدة من خلال
٥٠٠٠٠٠٠	بنك الائحاء الصناعي ومؤسسة الاقتراض الزراعي.
٣٠٠٠٠٠٠	٣. صيانة الطرق
٣٠٠٠٠٠٠	٤. مستلزمات زراعية في اراضي الدولة
٢٨٥٠٠٠٠٠	٥. مشاريع رأسمالية أخرى تعالج آثار الأزمة.
١٢٠٠٠٠٠٠	

* أبنية الأنشطة الشبابية : وهذا النوع من الدعم لوزارة الشباب وقد اقتنعت اللجنة بغمس حقوق لوزارة الشباب فخصصت هذين المليونين.

* المجموع كما ترون النهائي للموازنة الطارئة يعتمد الاتفاق منها على مدى توفير الإيرادات.

خامسا :

الداخلية والخارجية المقدره بمبلغ (١٣٥٢٠٠٠٠٠) من السوفر في النفقات والتحسين في الإيرادات ومن القروض الداخلية والخارجية المقدره بمبلغ (٣٤١٩١٠٠٠٠) دينار بدل (٣٥١,٩١٠,٠٠٠).

المادة - ٤ - (ب) :

يعدل مطلع الفقرة ليصبح على النحو

التالي :

تخصص الإيرادات المبنية في الموازنة

الطارئة المتأتية من القروض والمساعدات والمنح

والمقدرة بمبلغ (١٢٠٠٠٠٠٠٠) دينار لتغطية

النفقات المبنية فيها والتي لا يجوز اتفاقها الا بعد

تحقق القروض والمساعدات والمنح الواردة في

الموازنة العامة غير الطارئة، الا اذا توافر التمويل

لمشروع أو أكثر في الموازنة الطارئة يتفق عليه مع

توصي اللجنة المالية المجلس الكريم باقرار قانون الموازنة للسنة المالية عام ١٩٩١ بجميع مواده، كما جاء من الحكومة بعد اجراء التعديلات التالية عليه :

المادة - ٢ -

يعدل البند - ب - النفقات كما يلي :

(ب) - تصبح النفقات

(١١٠٩٢١٠٠٠٠) دينار بدل

(١١١٩٢١٠٠٠٠).

المادة - ٣ -

تعديل المادة لتصبح كما يلي :

يغطي العجز وقدره (٢٠٦٧١٠) دينار

بدل (٢١٦٧١٠) مليون وتسدد اقساط القروض

٢٠ حضر الجلسة العاشرة من الدورة العادية الثانية المتعددة يوم الثلاثاء الموافق ١٨/١٢/١٩٩٠ م.

الجهة المانحة، كما لا يجوز الاتفاق من هذه الإيرادات. الخ.

سيادة الرئيس،

السادة الزملاء الكرام،

أنا إذ نقدر الظروف الطارئة التي تعيشها الدولة في ظلال أزمة الخليج لنقرر أن أعداد وثيقة الموازنة العامة لعام ١٩٩١ قد جاء واقعياً وموضوعياً لولا ما نخامرنا من شك في المبالغة في الإيرادات المتوقعة فيها، الأمر الذي يجددنا في مثل تلك الحالة إلى توقع ارتفاع العجز في الموازنة.

وأنا إذ نعيش أبعاد الأزمة الراهنة ونذكر صعوبتها وقسوتها علينا مواطنين ومسؤولين، فانتنا لعل يقين بالله أولاً ثم بوعي شعبنا واستعداده للتضحية والصبر ووقوفه شامخاً في وجه الضغوط والتحديات التي تستهدف اذلاله وتركيبه ثانياً، من اجتياز هذه الأزمة ونحن أصلب عوداً واشد بأساً وأقوى شكيمة. رافعين هاماتنا، غير متحين إلا الله وحده.

وترى اللجنة أن يرفع مجلسكم الكريم شكره إلى مقام صاحب الجلالة الملك المعظم وصاحب السمو الملكي ولي العهد على الجهود الدؤوبة في الأوساط الدولية لإخراج المملكة من الآثار الاقتصادية والمالية والتجارية للآزمة الراهنة.

وختاماً، فإن اللجنة إذ تتقدم من مجلسكم الكريم بتقريرها عن مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩١، لترجو الموافقة عليه وفق ما تضمنه هذا التقرير.

سائلين الله عز وجل السداد في القول والرشاد في العمل، مستبشرين بقوله تعالى: «سيعمل الله بعد عسر يسراً». صلى الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

أمين عام مجلس النواب صالح الزعبي «اللجنة المالية»

المخالفات:

(١) سعادة الدكتور علي الحوامدة.

(٢) سعادة السيد بسام حدادين.

تلى المخالفات في الجلسة.

إذا سمعتم المخالفات سعادة الدكتور علي الحوامدة وسيتلو مخالفتة سعادة السيد بسام حدادين وسيتلو مخالفتة، سعادة السيد فؤاد خلفات وسيتلو مخالفتة. شكراً لكم.

سيادة رئيس المجلس: شكراً للدكتور مقرر اللجنة، والشكر كل الشكر إلى اللجنة المالية على هذا العطاء المتميز من حيث الانجاز والوقت ونوعية الأعداد، الشكر كل الشكر لهذه اللجنة على هذه الجهود، الآن إذا رغب الأخوة الذين لديهم تحفظ على تلاوة تحفظاتهم، السيد بسام حدادين.

السيد بسام حدادين: سيدي الرئيس، الزملاء الكرام أرجو أن أبين أمامكم أسباب مخالفتي لقرار اللجنة المالية القاضي بالموافقة على الموازنة المقدمة من الحكومة لسنة ١٩٩١:

(١) إن هذه الموازنة وكما يقول خطاب الموازنة

مجلس النواب

٢١

الذي ألقاه معالي وزير المالية أمام مجلس النواب «بأنها استمرار لنهج الموازنات في السنوات السابقة» وهي فعلاً كذلك من حيث:

(أ) زيادة الاعتماد في جانب الإيرادات على بنود الرسوم وضريبة الاستهلاك والضريبة الإضافية وضريبة الخدمات والرسوم المختلفة، التي يتحمل عبأها أصحاب الدخل المتدني والمحدود على حساب زيادة نسبة الضريبة المباشرة على الدخل وعلى الأرباح من ذوي الدخل العالية.

(ب) من حيث استمرار التمويل بالعجز والزيادة المضطربة فيه، واللجوء في تغطيته إلى زيادة الاقتراض الخارجي والداخلي.

(ج) تخصيص الجزء الأعظم من الاتفاق للنفقات الجارية وللنفقات على البنية التحتية.

(٢) لم تأخذ الموازنة الظروف الطارئة التي نمر بها البلاد والتأكيد الوارد في خطاب الموازنة عن أخذ الظروف والمستجدات الناجمة عن حرب الخليج لم تأخذ ترجمة عملية في أرقام الموازنة وحجمها وبنود صرفها وهي كما أشرت لا زالت تعتمد مثل الموازنات السابقة على وصفات صندوق النقد الدولي من خلال ما يسميه خطاب الموازنة برنامج التصحيح الاقتصادي.

صحيح أن هذا البرنامج حقق في النصف الأول من عام ١٩٩٠ علامات إيجابية من حيث تقليص العجز في الموازنة وتحسن

العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات وزيادة في احتياط البلاد من العملات الأجنبية. لكن هذه النقاط الإيجابية لم تكن نتيجة زيادة حقيقية في الانتاج الوطني وإنما نتيجة إجراءات وسياسات مالية ونقدية كانت تهدف إلى توفير «السيولة النقدية» المطلوبة لسداد «ديون الدائنين» والتمن لكل ذلك دفعه أصحاب الدخل المحدود والشرائح الاجتماعية المعوزة، عندما انخفضت مستويات معيشتها ٥٠٪ مرة واحدة في أعقاب تخفيض سعر صرف الدينار. ويعتبر خطاب الموازنة أن زيادة نسبة التضخم ٨٪ خلال عام ١٩٩٠ انجاز لكن هذه الزيادة في التضخم تقع على أرضية ثبات في الأجور وهذه نسبة قاسية على ذوي الدخل المحدود. وموازنة ١٩٩١ لا تقدم أي زيادة في الأجور وبالتالي متوقع أن ينخفض مستوى معيشة الفئات الشعبية والكادحة.

(٣) لأن الموازنة اعتمدت حل مشكلة البطالة الظاهرة بالبطالة المقنعة من خلال النسخ في الجهاز الإداري عن طريق التعيينات الوظيفية.

(٤) لأن الحكومة كما بين معالي وزير المالية في خطاب الموازنة تتبنى خطأ غير مقبول بالمقياس الوطني والاقتصادي وهو ما يسميه الخطاب «عمليات تحويل الدين إلى استثمارات جديدة تخدم عملية التنمية في البلد المقترض» لأن الترجمة العملية لهذا

النهج تعني بيع النشاطات الانتاجية والخدمية الهامة الى الجهات الاجنبية الدائنة وهذا ما حصل في العديد من البلدان التي سارت على نفس النهج.

٥) لأن خطاب الموازنة (وهو جزء من قانون الموازنة) يتحدث عن اطار اقتصادي شامل عن عام ٩١-١٩٩٦م وهذا شيء ايجابي لكن هذا الاطار نوقش بغرف مغلقة ولم يشترك في صناعته الفعاليات السياسية والاقتصادية المبررة عن مصالح الشرائع والطبقات الاجتماعية المختلفة... أليس من حق دافعي الضرائب التي تشكل ٧٠٪ على الأقل من الإيرادات ان يكون لهم رأي في صياغة السياسة الاقتصادية - الاجتماعية للبلاد.

٦) لأن الموازنة وخطاب الموازنة، لا يتحدثان عن وقف دفع الأقساط والفوائد الى الجهات الأجنبية الدائنة وهي الجهات ذاتها التي تضغط لمنع دفع أي تعويضات جديدة للأردن بسبب أزمة الخليج.

لهذه الاسباب ولأسباب أخرى جرى ذكرها في ملاحظات اللجنة المالية فأنتي أخالف قرار اللجنة المالية بالموافقة على الموازنة... واطلب من الزملاء في المجلس الكريم رد الموازنة وتشكيل لجنة مشتركة من المجلس ووزارة المالية لوضع موازنة جديدة على أسس جديدة والسلام عليكم.

سيادة رئيس المجلس : شكراً، الدكتور علي الحوامدة.

الدكتور علي الحوامدة : بسم الله الرحمن الرحيم، قال تعالى (وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

سيادة الرئيس، الاخوة والزملاء اعضاء المجلس المحترمين السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد، بالرغم من ان الموازنة لعام ١٩٩١ العادية والطارئة قد أعدت بجهد مشكور من قبل وزارة المالية وجهاز الموازنة بها وبعد مناقشتها من قبل اللجنة المالية مع الوزراء المعنيين والدوائر المختصة ابدي التحفظات التالية :

أولاً : عدم الموافقة على جميع الفوائد الربوية التي تتضمنها الموازنة في القروض الخارجية والداخلية واقساط المديونية التي قد تسدد عام ١٩٩١، والفوائد الربوية محرمة شرعاً بجميع أنواعها ومسيباتها.

ثانياً : عدم الموافقة على المخالفات الدستورية المالية التي قامت بها الحكومات السابقة وسكنت عليها الحكومة الحالية وبخاصة استلاف (٣٩٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار كسلفة استثنائية من البنك المركزي خلافاً للقوانين العادية غير الاستثنائية، وكان معظمها لتسديد الفساد الاداري والمالي في بعض المؤسسات المالية الخاصة بـ بنك البتراء وغيره.

ثالثاً : لم تطبق بعد قوانين الزكاة بشكل اجباري على جميع المواطنين من المسلمين وهي تحقق ما مجموعه خمسة الى سبعة اضعاف ما تجمعته ضريبة الدخل من المكلفين الافراد والذين لا يزيد عددهم عن

على كثير من المؤسسات العاملة في هذا البلد.

التحفظ الاول : المادة (١١٩) من الدستور تنص على : (يشكل بقانون ديوان المحاسبة لمراقبة ايراد الدولة ونفقاتها وطرق صرفها).

والمادة (١٢) من نظام الدائرة التجارية تنص على : (لا تخضع العمولات والنفقات الاعلامية التي تصرف بموجب احكام هذا النظام لمراقبة وزارة المالية وديوان المحاسبة) وهذه مخالفة دستورية في هذا النظام عندما تخرج النفقات وتأتي الواردات بدون مراقبة ديوان المحاسبة.

التحفظ الثاني :

المادة (٩) من نظام الدائرة التجارية تنص على : (للمدير العام صلاحية صرف نفقات تسويق وبيع البرامج من المخصصات المرسودة لهذه الغاية في موازنة الدائرة التجارية أو مؤسسة التلفزيون بنسبة لا تتجاوز عن (٣٠٪) من ثمن البرامج والافلام المباعة، ويجوز زيادة هذه النسبة في حالات خاصة بموافقة وزير المالية).

وهذا يعني ان يتفق المدير العام بحدود (٣٠٪) من حساب التسويق، والان نبحث حساب التسويق والاتفاق وكيف تتم مراقبته؟

أولاً : هذا الحساب موجود في احد البنوك بدون فائدة وارجو ان يحدروا أو يحدروا الدولة حذو

(خمس) الف مكلف، في حين تجمع الزكاة من نصف مليون مواطن على الأقل، وتحصل الضريبة على صافي الدخل، في حين تحصل الزكاة على رأسمال المدور كل عام سواء كان متقولاً أو غير متقوّل ووفق ما نصت عليها الشريعة الغراء.

ولهذا يجب تطوير ادارة صندوق الزكاة تحت اشراف ادارة شعية رسمية يتق فيها المواطن، وبحيث تدفع لمستحقها وفق الآلية الكريمة (انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم).

ويجب خصم ما يدفع من الزكاة كمقاصة من مستحقات ضريبة الدخل حتى يطعن المواطنون انهم لا يدفعون الزكاة مرتين، مرة كضريبة دخل ومرة كعبادة مالية، وسوف اعلق موافقتي النهائية على الموازنة على الاستجابة لهذه التحفظات. يوفقكم الله ويسدد خطاكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سيادة رئيس المجلس : شكراً، المهندس فؤاد خلفات

السيد فؤاد الخلفات : بسم الله الرحمن الرحيم، سيادة الرئيس، الاخوة الزملاء في الحقيقة تحفظي على مؤسسة الاذاعة والتلفزيون كضريبة يمكن ان تسحب

هكذا من الأهل

م ت / ٤/ ٩٧٩٤ تاريخ ١٠/٢٩ / اي
بعد ١٩٩٠/١٠/٧.

رابعاً : لا يوجد لجنة لشراء البرامج العربية والاجنبية، ويتم الشراء بالسفر الى البلد العربي او الاجنبي ليقوم بعملية الشراء شخص واحد على الغالب.

خامساً : ماهية الاسس المتبعة في صرف المكافآت، لا يوجد اطلاقاً أي اساس أو معيار لغايات صرف المكافآت للعاملين وغيرهم، كما لا يوجد اي تدقيق قانوني لصرف هذه المكافآت.

سادساً : فيما يتعلق في اذاعة عمان الكبرى أو الاذاعة الموجهة أو اذاعة الخرائنة وكلفتها التشغيلية، كلفة هذه الاذاعة ما يزيد عن (٢٤) مليون دينار، وكلفتها التشغيلية :

أولاً : الكهرباء بمعدل (٥٥) الف دينار شهري، اما الديزل (١٧) الف دينار شهري، ولبية تغير كل سبعة آلاف ساعة عمل بقيمة (مائة الف) دينار، وعند النظر الى هذه الكلفة وما تقدمه نصل الى احد قرارين :

١ - اما ان تستغل هذه الاذاعة بما يتناسب وكلفتها التشغيلية أو أن تغلق.

سابعاً : وجود ديون قديمة على البرامج من سنة ١٩٨٤ لا مبرر لها، ولم يستغل من موازنة ١٩٩٠ فيما يتعلق بالبرامج الا الشيء القليل والباقي سداد للديون.

ثامناً : وجوب قرض من سنة ١٩٧٤ بقيمة

هذا الحساب ان تكون جميع مدخراتها بدون فائدة، ولكن بما ان الأصل ان توضع الاموال بفائدة فيأتي هنا علامة الاستفهام.

ثانياً : هذا الحساب باسم المدير العام الشخصي من فترة طويلة وعلى مدراء متعاقبين.

ثالثاً : لا يوجد ما يحدد قيمة (٣٠٪) من هذا الحساب، لأنه لا توجد له موازنة، بمعنى انه لا يوجد له مسك دفاتر، فلا تعرف قيمة هذا الحساب، ولغاية توثيق هذا الكلام يرجى الرجوع الى :

١ - كتاب عطوفة مدير عام المؤسسة رقم ت ش ع / ٦٧٩٤ تاريخ ١٩٨٩/٦/١٩.

٢ - وكتاب عطوفته رقم ت ٦٠١٧/٢١ تاريخ ١٩٩٠/١٠/٢١.

٣ - كتاب رئيس ديوان المحاسبة رقم ٤٦٠٢/٩٨٣/٣٤٤ تاريخ ١٩٩٠/٩/١١.

٤ - كتاب رئيس ديوان المحاسبة رقم ٤٥٨٣/١٨/٣ تاريخ ١٩٩٠/١٢/٤.

ثالثاً : قبل تاريخ ١٩٩٠/١٠/٧ لم يكن هناك لجنة لاتقاء البرامج العربية والاجنبية ليتم تحديد جودة هذه البرامج وسعر الساعة الواحدة بل كان القرار فردياً من مدير عام المؤسسة، وحتى بعد تشكيل اللجنة بتاريخ ١٩٩٠/١٠/٧ بقي القرار فردياً من قبل مدير عام المؤسسة كما هو وارد في كتابه رقم

(٣٠٠,٠٠٠) دينار كان قد رصد لشراء سيارة للبيت الخارجي ولم تشتري السيارة وذهب المبلغ وليس له قيود ولا زالت المؤسسة تسدد هذا القرض.

تاسعاً : الكلفة العالية للمستضافين من خارج التلفزيون لدرجة انه لا يدير موظف من التلفزيون أية ندوة، بل كلهم من الخارج ويعقود أو مكافآت.

عاشر : وجود موظفين يعقود مفتوحة قد ترتب تعويضاً مالياً عند انتهاء العقد أو انتهائه.

حادي عشر : مثال لبعض البرامج برنامج يسمى برنامج طوابيع دفع للمنتج (الفين) دينار وللمقدم (٣٥٠) دينار وللمقدم (٢٠٠) وكلهم موظفون في مؤسسة الاذاعة والتلفزيون.

ثاني عشر : المادة (١١) من نظام اللوازم رقم ٧٨/٣٨ تقول : (يتم انتاج وشراء وبيع الحقوق والاعمال الادبية والفنية والبرامج الاذاعية والتلفزيونية وتاجير واستئجار هذه البرامج والتعاقد على اعدادها وانتاجها مهما كانت قيمتها) اي لن يحدد سقف واول مرة انا اقرأ صلاحيات مسؤول في الدولة لا يحدد له سقف كما يصرف، مهما كانت قيمتها بقرار من الوزير المختص بناءً على تنسيب وكيل الوزارة على انه

يجوز للوزير المختص تفويض وكيل الوزارة بممارسة صلاحياته المنصوص عليها في هذه الفقرة، وقد فوض مدير عام المؤسسة لهذه الصلاحيات أي (الصرف دون تحديد قيمة لكتاب وزير الاعلام رقم ت ٤٦٥٦/٢/١ من تاريخ ١٩٨٨/٧/٥).

ثالث عشر : ضرورة مطالعة الاستيضاح رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٩٠ المقدم من قبل رئيس ديوان المحاسبة والمتضمن المخالفات في تجهيز ستوديو للتلفزيون وكذلك الجريدة التلفزيونية التلتكت هذه الجريدة التي كان من المفروض ان يتم شراء اجهزة استقبال لفك الترمز عند البث فجسء بالجهاز ولم يؤق بأجهزة الاستقبال فأصبحت تبث على شاشة التلفزيون دون الاستفادة لأي بث خارجي وكلفتها عالية والاستيضاح يوضح المخالفات. ثالثاً : في هذا الاستيضاح شراء اشرطة مخالفة للمواصفات وكلفة اعادة شحنها هذه الكلفة التي رتب الدفع ثلاث مرات.

رابع عشر : تعيينات الاجانب: تعيين السيد بوتوكول هندي الجنسية بمبلغ (١٥٠) دينار شهري غير متفرغ بكتاب رقم ٢٥٧٤/١/٢٥

تاريخ ١٩٩٠/٨/٢٣ لتحرير
نشرة وكالة الأنباء الأردنية باللغة
الانجليزية والاعلام خصوصية
من خصوصيات البلد يحورها
هندي.

٢- تكليف السيدة بريجيت
ديلوكا .. الفرنسية الجنسية
بتمثيل المؤسسة لدى وسائل
الاعلام الفرنسي براتب وقدره
(١٤٠٠) دينار اردني تقريباً، ما
يعادل (١٢) ألف فرنك فرنسي
شهري، مع عدم وجود عقد بينها
وبين المؤسسة أو تحديد وصفها
الوظيفي، وللإستيضاح ومزيد
من التفاصيل يرجع الى كتاب
رئيس ديوان المحاسبة
رقم ٥٧٤/١٨/٢ تاريخ
١٩٩٠/١٢/١٤.

خامس عشر: مكتب الاعلام بواشنطن وكلفته
المرصودة والتي تزيد عن
(١٨٠) ألف دينار، ماذا قدم
هذا المكتب والذي يدار ليس
بإعلامي متخصص بل
بتخصص دكتور مهندس
كمبيوتر، ما حجم عمله؟ نرجو
توضيح ما قدم هذا المكتب في
أزمة الخليج وللمعلومات السابقة
يقدم هذا المكتب أربع تقارير
هزيلة سنوياً وإن كان غير ذلك
أصبح معلوماتي.

سادس عشر: كتاب وزير المالية الموازنة رقم
دم ع / ٣٣ / ١ / ٥٣/٩٠
تاريخ ١٩٩٠/٢/٧ وكتاب
وزير الاعلام رقم ٦٣٥/٤/٢٧
١٩٩٠/٢/١٨ بخصوص إعادة
مبلغ (٢٤) ألف دينار الى
المادة (١٣) المتفرقة من
البرنامج ج الدائرة التجارية لسنة
١٩٩٠ بعدم شطبها بعد ان تم
شطبها من قبل اللجنة المالية
وعند السؤال كان جواب مدير
عام المؤسسة: انها صرفت
مكافآت وإن ما صرف منها هو
(٥) آلاف دينار. والسؤال لما
يطلب مثل هذا المبلغ وحساب
التسويق بين يدي مدير عام
المؤسسة يمكنه ان يصرف مثل
هذه المكافآت، وهناك هفات
وجزئيات أيضاً مخالفت مالية.

اكتفي بهذا القدر حتى ابرر تحفظي على
مؤسسة الاذاعة والتلفزيون وشكراً.
سيادة رئيس المجلس: شكراً، مخالفة
السيد جمال حداد لجنة مالية.
السيد جمال حداد: في اللجنة المالية انما
في اعضاء اللجنة المالية خالفنا قرار اللجنة.
سيادة رئيس المجلس: ما قدم ما سجل،
تلقي خطاب من مسجل.
السيد المقرر: عضو ما سجل.

السيد جمال حداد: نعم.
السيد المقرر: تريد أن تقرأ نيابة عن
الزملاء شكراً.
سيادة رئيس المجلس: تفضل السيد
جمال.

السيد جمال حداد: سيدي الرئيس،
الزملاء الكرام، لقد خالفنا ما ورد في تقرير
اللجنة المالية من أن تغطية العجز الذي نشأ من
عدم كفاية خصصات دعم المواد التموينية قد تم
دون اصدار ملحق موازنة انما يشكل مخالفة
دستورية وذلك لأن قانون التموين قد سمح
بتشكيل صندوق للاحتجار بقرار من مجلس الوزراء
ولهذا الصندوق الحق في الاقتراض والتمويل
والتجارة بموجب المادة الخامسة من القانون وعليه

سيادة رئيس المجلس: السيد جمال
حداد.
السيد المقرر: سيادة الرئيس اذا
سمحت.
سيادة رئيس المجلس: تفضل.
السيد المقرر: الزميل جمال حداد عضو
في اللجنة المالية ولم يبلغني بمخالفته حتى
اسجلها.
السيد جمال حداد: سيدي الكريم،
دعم المواد التموينية في المادة السابعة صفحة رقم
عشرة تحفظنا نحن سبعة أو ثمن زملاء على
المادة، والان اقر عليك المخالفة التي وردت من
سبعة أو ثمانية زملاء في اللجنة.
السيد المقرر: على المخالفة الدستورية.



هكذا من الأعمال

٢٨ محضر الجلسة العاشرة من الدورة العادية الثانية للمتعددة يوم الثلاثاء الموافق ١٨/١٢/١٩٩٠ م.

فإن تغطية العجز البالغ ٣٢,٥ مليون دينار من خلال الصندوق إنما يستند الى أساس قانوني ولا يشكل مخالفة دستورية ويجب أخذ رأي اللجنة القانونية أو إحالة الموضوع الى المجلس الأعلى لتفسير الدستور قبل إيراد النقطة في التقرير.

يشاركني في هذه المخالفة الزملاء: معالي عبد الكريم الكباريتي، عيسى الرموني، د. علي الفقير، سلامة الغوييري، مطير البستنجي، سمير قعواره، محمد العلاونة. وشكراً.

سيادة رئيس المجلس : شكراً، السيد الأمين العام.

٥ - مناقشة قرار اللجنة المالية رقم ٢ تاريخ ١٥/١٢/١٩٩٠، حول مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩١ وإقراره.

سيادة رئيس المجلس : مناقشة تقرير اللجنة المالية من يود التسجيل للمناقشة، السؤال من يسجل لهذا اليوم الآن؟ الأسماء المسجلة لهذا اليوم: الأستاذ سليمان عرار، الأستاذ حسين مجلي، الأستاذ سلامة الغوييري، الأستاذ فيصل الجازي، الأستاذ مطير البستنجي، الأستاذ نايف الحديد، الأستاذ ذوقان الهنداوي. معالي الأستاذ سليمان عرار.

السيد سليمان عرار : بسم الله الرحمن الرحيم، سيدي الرئيس، حضرات النواب المحترمين ...
التي هذا البيان وهو حديث في السياسة

المالية والاقتصادية والاجتماعية باسم الكتلة الوطنية المؤلفة من السادة :

عبدالله النسور، سمير قعوار، طاهر المصري، نايف الحديد، فيصل الجازي، سعد هائل السرور، سلامة الغوييري، نواف الخوالدة، عبدالله زريقات، هشام الشراري، زياد الشويخ، عطا الشهبان، سليمان عرار.

وسوف نترك المجال في موضوع طرح احتياجات ومطالب المحافظات للسادة النواب في هذه الكتلة لعرضاها على مجلسكم الموقر.

تعتبر الموازنة الاداة المالية والتشغيلية والتنمية والامنية. وان كان المفهوم التقليدي لها أنها تتضمن حساباً لانفاق وإيراد عام يهدفان الى تحقيق الادارة والامن، لكن المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المحلية منها والدولية تجاوزت هذا المفهوم بحيث أصبح للموازنة بعداً آخر. فرصد الموارد المالية لغايات الامن أصبح مفروغاً منه وعاملاً ثابتاً في معادلة التنمية. وعندها لا بد من تجاوز الدور التقليدي للموازنة وهذا ما يقدودنا لمعرفة دور الدولة المؤثر في المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد ومراقبة حجم هذا الدور ومتابعته ضرورة لغايات التفاعل الايجابي مع الدولة والمساهمة معها في البناء الاقتصادي. كذلك فهو ضرورة لغاية التفاعل معها والمساهمة في تقييم مسيرة القرارات الاقتصادية.

وهذا يقودنا للحديث عن مقترح موازنة عام ١٩٩١ والتي تشمل على موازنتين عادية وطارئة. والذي نتفق بأن هذا التصنيف كان

مجلس النواب

٢٩

موفقاً ومنسجماً مع الظروف والمعطيات للاقتصاد الأردني.

ولا بد لنا من الإشارة الى حقيقتين هامتين هما :

- الحقيقة الاولى التي تواجهنا ونحن نبحت وثيقة الموازنة العامة، هي اننا ندخل مجبرين الى منعطف تاريخي جديد بمعالم ينبغي ان تكون مختلفة تماماً عن الأوضاع السابقة، وهي ان الاردن يتعرض للضغوط السياسية والاقتصادية بسبب مواقفه القومية وان هذا المخطط قد ابتدأ قبل أزمة الخليج وما زال مستمراً حتى يومنا هذا، ومن هنا نرى وفي ظل هذه الظروف بأنه لا بد لنا من الاعتماد على مصادرونا الذاتية للخروج من هذه الأزمة.

- الحقيقة الثانية، هي محدودية الموارد وعدم القدرة على تحميل الموازنة العامة اية أعباء اضافية. ولا بد لنا في هذا المجال ونحن نقوم بإعادة ترتيب البيت الأردني في ضوء الظروف والمعطيات التي يمر بها الاردن وموازنة الكفاف الحالية، ان نعمل على تخفيض باب النفقات الجارية الى أدنى حد ممكن ومراقبة وترشيد الانفاق الحكومي. أما بخصوص النفقات الرأسمالية في هذه الموازنة فاننا نؤكد على ضرورة توجيه هذه النفقات على المشاريع التي يمكن أن توفر فرص عمل كبيرة ومشاريع انتاجية أكثر منها خدمية في محاولة للتخفيف من أزمة البطالة. ولقد أثبت الاقتصاد الوطني الأردني قدرة مميزة على التكيف في مواجهة الظروف الصعبة

والمفاجئة. فإذا تضافرت الجهود بين القطاعين العام والخاص فمن الممكن الوصول الى نتائج فعلية تنعكس بصورة ايجابية على مستقبل الاقتصاد الوطني الأردني، لا سيما وأننا نلن بأن للقطاع الخاص دوراً وطنياً هاماً يمكن ان يقوم به لتنشيط الاقتصاد الوطني اذا ما عملت الحكومة على تشجيع الاستثمار في القطاع الخاص وإيجاد الظروف الملائمة له، والعمل على تحديث القوانين والتشريعات الخاصة به.

سيدي الرئيس
حضرات الزملاء المحترمين ...
ان هذه الرؤية الشمولية تقودنا الى عرض مجموعة من الملاحظات والاقتراحات التي تبهم الاقتصاد الأردني :

١ - التصحيح الإداري
لا بد من الاهتمام الكبير في تصويب المسار الإداري للدولة وتقليص أي تسبب في الادارة المركزية والعمل على إعادة الهيكلة الادارية للدولة لتقوم بواجبها بكفاءة عالية تتطلبها ظروف الوطن ومقتضيات المرحلة وهذا يعني بالضرورة تعميق التنسيق بين الاجهزة التنفيذية المختلفة واختيار الكفاءات المميزة والمعروفة بخبرتها وإطلاعها لتشرف على تنفيذ السياسات المالية والاقتصادية والاجتماعية، والتي تتطلب مستوى غير عادي في الادارة المالية والمجال التخطيطي، فيدون ادارة حكيمه وعكمة فلن يكون النجاح حليف أي خطة أو سياسة بما فيها السياسة المالية للدولة.

٢ - القطاع الزراعي

من الملفت للنظر في دراسة عميقة لمشروع الموازنة بأن القطاع الزراعي لم يأخذ ما يستحقه من الاهتمام والتركيز والاولوية فنحن كما تعلمون جميعاً بلد زراعي في الدرجة الاولى، وهذا يحتم علينا الاهتمام بهذا القطاع الحيوي الذي يتأثر به عدد كبير من سكان هذا الوطن كما انهم يعتبروا الاساس في تأمين الامن الغذائي، والذي هو جزء لا يتجزأ من الامن الوطني، ولا بد هنا من الاشارة الى ضرورة اهتمام الدولة بايجاد حلول جذرية ومنصفة لكل بحل مشكلة مديونية المزارعين واعادة جدولة القروض والفوائد لنحجم مجالا وظروفا افضل للنهوض بهذا القطاع مؤكدين في هذا المجال على تفعيل دور وزارة الزراعة كما جاء في بيان اللجنة المالية الى وزارة خدمات حقيقية وليس وزارة ارشادية وتوجيهية بحتة.

كما يرتبط هذا القطاع نجاحا او انحدارا ارتباطا عضويا بالسياسة المالية للمملكة، وقد آن الاوان ان يكون هناك خطة او استراتيجية وطنية ماثية يمتلك زمام الاشراف عليها هيئة وطنية عليا.

كما أنه ينبغي على الجهاز التنفيذي في الدولة وضع الخطط المناسبة والفعالة لايجاد اسواق بديلة لتسويق المنتجات الزراعية الاردنية، علما بأن هناك اسواق محقة ومعروفة لتسويق الناتج الزراعي الاردني بسلطة وسر، ونخص بالذكر امكانية التسويق الى الاتحاد السوفياتي الذي يعاني اقتصاده من ندرة توافر المواد الغذائية بمختلف أنواعها. كما ينبغي على

الحكومة تشجيع وتمفيز القطاع الخاص بالقيام بعمليات التصنيع الزراعي بحلقاته المتكاملة والمتضمنة التصنيف والتدريج والتصنيع والتعليب والتسويق.

٣ - القطاع الصناعي

ان تجارب الكثير من الدول المشابهة لبلدنا قد اعتمدت اساليب ووسائل ابداعية في تحقيق النمو الاقتصادي وازدياد فعاليته، وقد أثبتت هذه التجارب ان الاعتماد والتشجيع لانشاء مشاريع انتاجية صغيرة من شأنها تفعيل الدورة الاقتصادية وتأمين العدالة الاجتماعية لكافة قطاعات الشعب فانشاء مثل هذه الصناعات الصغيرة لا تتطلب رؤوس أموال عالية بل تعتمد على المبادرة الفردية للقيام بهذه المشاريع التي من شأنها أن تساعد جذريا في حل جزء كبير من مشكلة البطالة عن طريق استخدام العمالة المحلية والقيام بتصنيع مواد وبضائع للاستهلاك المحلي أو للتصدير الخارجي بما يكفل زيادة دخولات العملة الصعبة والتي نحن في أمس الحاجة اليها وهذا يتطلب مشاركة فعالة من المؤسسات المالية والبنوك الوطنية في تحمل مسؤولياتها في هذا المجال عن طريق تخصيص الاجهزة الفنية اللازمة لدراسة جدوى هذه المشاريع مجاناً وتقديم الدعم المالي والاقتراض لصغار المستثمرين بشروط ميسرة وفترة سداد مريحة واذا ما طبق هذا النهج من تشجيع الصناعات المحلية فالتأكد من تجارب الدول الاخرى بأن هذا الأسلوب سيكون العنصر الفقري للاقتصاد الوطني وحلا لجزء كبير من مشكلة البطالة وتحقيقاً لتوازن التنمية الوطنية

وطريقة محققة لتشجيع التصدير والحصول على العملات الصعبة.

لذلك فاننا نقترح على الحكومة الموقرة بالتهاج هذا الاسلوب العملي عن طريق تبني البنك المركزي لهذه الفكرة، ووضع الاسس والمعايير والافكار لتطبيقها بالتعاون مع المؤسسات المالية والمصرفية الوطنية.

أما بالنسبة لقطاع المقاولات فاننا نعتقد بأن هذا القطاع من اهم القطاعات التشغيلية وعلى مستويات مختلفة من طالبي العمل، كما ان هذا القطاع يرتبط ارتباطا مباشرا مع صناعات متعددة ومتواجدة عمليا ويعمل به عدد كبير من العمال الاردنيين فان انحسار هذا القطاع وتقليص نشاطاته سيؤدي بالضرورة الى تقليص نسبة كبيرة من العمالة التي تعمل به وبالصناعات المساندة له وعليه فاننا نقترح على الحكومة معالجة مشاكل هذا القطاع والعمل على اقفال الباب امام المقاول الاجنبي واعادة النظر بالتسهيلات المالية الممنوحة لاصحاب هذا القطاع وتخفيض نسبة الفوائد على القروض الممنوحة للمقاولين.

٤ - البطالة

وبخصوص مجال معالجة مشكلة البطالة التي عانى منها الاردن في الماضي وزادت المعاناة تفاقا بعد أزمة الخليج، وحيث ان مشروع الموازنة العامة لم يقدم حلا جذريا لمعالجة هذه المشكلة وخوفا من تفاقمها فاننا نقترح على الحكومة الموقرة الأخذ بعين الاعتبار باقتراحين قد قدما الى مجلسكم الكريم وهما :

أولاً - ضرورة التركيز على دور الشركات ذات الامتياز والشركات المساهمة العامة الناجحة اداريا في حل مشكلة البطالة عن طريق تخصيص مالا يقل عن (١٠٪) من ارباحها المدة للتوزيع سنويا لاستثمارها في مشاريع جديدة وذات جدوى اقتصادية مؤكدة لاستيعاب عدد كبير من العاطلين عن العمل.

ثانياً - اما بخصوص الاقتراح الثاني فاننا نؤكد ضرورة الاستفادة من خدمة العلم باستغلال الطاقات البشرية العاملة التي تلتحق بالقوات المسلحة والعمل على تدريبهم واعادة تأهيلهم من خلال مدة وجودهم بالخدمة بعد انتهاء مدة تدريبهم العسكري البالغة ستة شهور وذلك بايفادهم الى التدريب أو تشغيلهم مقابل اجر معقول لدى المؤسسات الاردنية التي تعتمد العمالة الوافدة اخذين بعين الاعتبار حاجة السوق المحلية والاسواق المجاورة من هذه العمالة، ان هذا الاقتراح من شأنه أن يكون رائدا لتغير المفاهيم القديمة والتعود على العمل اليدوي وخلق طبائع وعادات جديدة تمشي مع روح العصر والخلاص من بعض العقد الاجتماعية في مفهوم المجتمع للعمل وقديسته وتنوعه.

٥ - زيادة الاتصال مع الحكومات والمؤسسات الدولية والتي اقتنعت بأن الاردن قد تحمل الجزء الاكبر نتيجة لاحداث الخليج

هكذا من الله على

وأقرت بتقديم المنح والمساعدات والقروض للاردن للمحافظة على اقتصاده بالصورة التي كان عليها قبل الاحداث، ودعمه ليتمكن من الاستمرار بتلبية حاجات مواطنيه نتيجة للاعباء التراكمية التي نجمت نتيجة لمشكلات المنطقة بصورة عامة.

سيدي الرئيس

حضرات النواب المحترمين ...

من هنا يجب ان نؤكد على انه لا يمكن ان يكون قرارنا السياسي حرا دون ان يكون اقتصادنا الوطني حرا، ولذلك يجب علينا حكومة وشعباً ان نعمل بتنسيق متكامل وبكل طاقاتنا على تجسيد هذا المفهوم والاعتماد على قدراتنا الذاتية وبأقصى درجة ممكنة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

سيادة رئيس المجلس : شكراً، الاستاذ حسين مجلي.

السيد حسين مجلي : السيد رئيس مجلس

النواب المحترم،،،

السادة رئيس وأعضاء الحكومة

المحترمين،،،

السادة أعضاء مجلس النواب،،،

باسم الله، باسم الحق والعزوية :

مرة ثانية من على هذا المنبر نقول ان خير مناسبة لمناقشة الحكومة في المجال الاقتصادي والاجتماعي والتنمية والتضخم والبطالة والمديونية والسياسة العامة هي الموازنة العامة.

فالموازنة هي التي تعبر عن مفاهيم الحكومة وخططها وأفكارها وخطواتها في كل هذه المجالات، ومن هنا وما دامت مناقشة الموازنة العامة تطرح بالضرورة مناقشة الحكومة في كل هذه المجالات، فان مناقشتنا لمشروع قانون الموازنة العامة تبدأ بملاحظات عامة على الموازنة العامة.

لقد ورد في صدر خطاب الموازنة قاعدة اقتصادية كلية تقول :

وان من أصول ادارة الاقتصاد الوطني حسن تخصيص الموارد المحدودة وتوزيعها على مختلف الاستخدامات لتحقيق أعلى مردود بأقل كلفة ممكنة. وأضاف خطاب الموازنة انه قد تم مراعاة هذه القاعدة عند اعداد مشروع الموازنة.

اولاً : وقبل الدخول في مناقشة مشروع الموازنة من خلال خطاب الموازنة نرى التأكيد على الحقائق الكلية التالية :

أ - لا يمكن وصف اي اقتصاد لاي دولة عربية بأنه اقتصاد وطني لأن الاقتصاد عندما ينسب الى الوطن يجب ان يكون اقتصاد الوطن كله لا اقتصاد جزء من الوطن. وعندما يكون الاقتصاد اقتصاد جزء من الوطن وليس اقتصاد الوطن كله فإن أعمال القاعدة المذكورة في غير محله.

ب - ان موارد أي جزء من الوطن العربي سوف تبقى موارد لا تكفي لمقابلة اعباء الاستخدامات. في نفس الجزء من الوطن لأن موارد الوطن الواحد هي التي يمكن وصفها بأنها غير مجبودة أي بمعنى انها

تقابل الاستخدامات وتزيد عليها.

ج - ان عدم كفاية الموارد للاستخدامات يعبر عنه عادة بالعجز في الميزانية، ويشكل هذا العجز عنصراً دائماً في معظم ميزانيات الدول العربية ومنها الميزانية موضوع بحثنا، وهذا العجز الدائم والمزمن في ميزانيتنا يقوم دليلاً دامناً على عجز الدولة الإقليمية في المجال الاقتصادي كما هي عاجزة في كل المجالات الأخرى.

وبالنسبة للاردن فان الحقيقة التاريخية تقول وبشدة وبدوام اعتماد الاقتصاد في الاردن على الموارد الخارجية فالدولة الاردن منذ نشوئها وحتى الآن تعتمد على المعونات أو الديون، وقد كانت هذه المعونات والديون اما بريطانية أو أمريكية أو عربية، والذي لا يدرك هذه الحقيقة أو يتجاهلها يكون أيضاً كمن يبحر في البحر.

د - ان الموارد المادية تعتمد عليها في الأساس على الموارد البشرية وإذا كانت الموارد البشرية ليست عنصراً ظاهراً في ميزانية أي دولة فان زيادة الموارد المادية مرهونة بتنمية الموارد البشرية.

هـ - اذا كانت كفتا الميزانية هما الايرادات والنفقات، وكانت الايرادات المحلية هي المعول عليها فان العدالة في فرض الايرادات والمساواة في صرف النفقات يجب ان يكونا القاعدة الأساس في كل ميزانية.

ثانياً : أخذ خطاب الموازنة المؤشرات

الرقمية للسنة أشهر الأولى من عام ١٩٩٠ دليلاً على ان الاقتصاد الاردني قد بدأ بالانتعاش وبدأ يحقق نمواً صحياً وحقيقياً وحتى لا تكون كمن يركض وراء السراب لابد ان نبين :

١ - ان أقل وحدة زمنية يمكن الاعتماد عليها وعلى مؤشرات الرقمية الاقتصادية في علم المالية العامة للدولة هي السنة، والمؤشرات الرقمية الاقتصادية لأقل من هذه الوحدة تكون مضللة. ولذلك فان عجز الموازنة كل لا يتجزأ فلا يصح أن يقال ان السنة أشهر الأولى من عام ١٩٩٠ قد أظهرت ان العجز قد بلغ كذا، وإذا جاز ان يجزأ العجز فلماذا لا يجزأ الى شهر.

٢ - كذلك يمكننا القول عن الإيرادات، فليس بالضرورة ان تكون واردات السنة أشهر الأولى من السنة معادلة للسنة الثانية بل الواقع العملي يقول ان بعض انواع الإيرادات تجري جابتها في اول شهر من السنة.

٣ - ان الاحصاءات التي ركن اليها خطاب الموازنة للحديث عن كبح التضخم ليست دقيقة او انها احصاءات نظرية لا تنتمي الى الواقع، فإذا أردنا أن نعرف هل نجحت الحكومة في السيطرة على التضخم أم لا فلنسأل صاحب أي دخل محدود هل صحيح ان المواد الغذائية زادت فقط بنسبة (٧٪) وهل زادت السلع والخدمات الأخرى بنسبة (١٪) فقط؟

٤ - كنا نتوقع من خطاب الموازنة أن يفرد مساحة كبيرة لبيان لنا كيف عاجلت الحكومة مشكلة البطالة، وهل زادت نسبة البطالة أم نقصت؟ وهل تغير نوع البطالة؟ لقد خلا الخطاب من أي إحصائيات حول موضوع يعتبر من أهم المواضيع التي لها ارتباط بالموازنة.

هل البطالة وهي الموضوع الذي يفزعنا جميعاً ويفزع مجتمعنا لم يعد يفزع الحكومة؟

٥ - اجتهد خطاب الموازنة في بيان تأثير أزمة الخليج على موازنة عام ١٩٩٠ التي هي قيد التنفيذ لكنه لم يبين لنا بشكل مباشر المؤشرات التي بني عليها مشروع الموازنة لعام ١٩٩١ حيث أشار الخطاب في بداية ص (٦) منه إلى إجراءات حكومية لمعالجة الآثار السلبية التي تعرض لها الاقتصاد الاردني دون عكس ذلك في مشروع الموازنة.

٦ - قال خطاب الموازنة ان الدين الخارجي المسحوب وغير المسدد كان في نهاية ١٩٨٩ (٦٦١١ مليون دولار)، وأنه يتوقع ان يكون في نهاية ١٩٩٠ مبلغ (٦٦٦٦) مليون دولار أي بزيادة (٥٥) مليون دولار ولم يبين الخطاب تقديراته لما سيكون عليه هذا الدين في نهاية ١٩٩١ عام الموازنة المطروحة، فإذا أضيف إلى الرقم أعلاه مبلغ (٤٨٦) مليون دولار قيمة القروض الخارجية التي تظهر في مصادر تمويل الموازنة فإن الدين الخارجي المنحوب كما هو في نهاية ١٩٩١ سيكون خروالي

(٧١٥٠ مليون دولار) بالإضافة إلى فوائد هذه الديون عن سنة كاملة.

٧ - ان من أبسط المبادئ الاقتصادية التي كان يجب ان تعتمد عليها الموازنة هو الاعتماد على الذات، فرغم كل ما عاناه وبعاثه الاقتصاد الاردني نجد ان الموازنة تصر على تمويل الانفاق الزائد عن الإيراد من قروض جديدة، لقد كان أولى أن يتم خفض الانفاق حتى لو اقتضى زيادة الإيراد حتى تقابل الإيرادات النفقات.

بعد هذه الملاحظات العامة على خطاب الموازنة، أرجو أن أبين ما يلي:

أولاً: لقد أوضح خطاب الموازنة، ان مستوى الاداء وفق برنامج التصحيح الاقتصادي وخاصة في النصف الاول من هذا العام، كان أداء جيداً تحققت معه خطوات جادة على طريق تحقيق التوازن الداخلي والخارجي. وقد دُلِّل الخطاب على هذا الاداء من خلال مقارنة المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالنصف الاول من هذا العام مع مثيلاتها في النصف الاول من العام الماضي. وهنا نبيدي مخالفتنا لقياس الانجاز الاقتصادي باعتماد فترة ستة أشهر ومقارنتها بفترة زمنية غير عادية وغير مستقرة اقتصادياً، وكنا قد أدناها جميع في هذا المجلس وفي خارجه.

ثانياً: لقد احتوى الخطاب على جملة من الأرقام التي تعكس تنطور بعض المؤشرات

الاقتصادية الكلية والتي عكست الخطوات التي تحققت من جراء تنفيذ برنامج التصحيح كما يقول الخطاب. الا اننا بتدقيق الأرقام والبيانات الرسمية الصادرة عن كل من دائرة الاحصاءات العامة والبنك المركزي نجد ان الأرقام الواردة بخطاب الموازنة لا تتفق مع الأرقام والبيانات الرسمية خاصة فيما يلي:

أ - الميزان التجاري:

ذكر خطاب الموازنة، ان الميزان التجاري قد أظهر تحسناً ملحوظاً خلال النصف الاول من عام ١٩٩٠ مقارنة بالنصف الاول من عام ١٩٨٩، وان المعجز فيه قد انخفض بنسبة ٣,٢٪. ان ارقام دائرة الاحصاءات العامة تبين ان المعجز في الميزان التجاري للنصف الاول من عام ١٩٨٩ قد بلغ (٢٤٦,٣) مليون دينار، وان هذا المعجز قد ازداد في النصف الاول من عام ١٩٩٠ ليصل إلى (٤١٧,٤) مليون دينار أي بما نسبته حوالي (٦٩,٥)٪.

ب - الحساب الجاري:

ذكر خطاب الموازنة ان الحساب الجاري في ميزان المدفوعات قد أظهر فائضاً يبلغ (١٥٠) مليون دولار للنصف الاول من عام ١٩٩٠، في حين سجل عجزاً بمقدار (٣) ملايين دولار خلال الفترة ذاتها من عام ١٩٨٩، وهنا أيضاً تشير أرقام البنك المركزي ان الحساب الجاري أظهر فائضاً خلال النصف الاول من عام ١٩٨٩، وان هذا الفائض يبلغ (٧٤,٤) مليون دينار.

ثالثاً: لقد أشار خطاب الموازنة الى زيادة ملحوظة في الإيرادات المحلية لحزينة الدولة خاصة في النصف الاول من هذا العام ولابد من القول هنا ان زيادة الإيرادات المحلية يكون عادة في النصف الاول اعلى منه في النصف الثاني من العام. ونفس الوقت فالتساؤل أيضاً عن الطبيعة الانتقائية في تسديد أقساط القروض الخارجية المستحقة بغية معرفة جوانب ضبط النفقات العامة وتحديد حجم المديونية وتطورها.

رابعاً: لقد مضى على البدء في تنفيذ برنامج التصحيح قرابة العشر سنوات، وكان لابد للاطار الاقتصادي الذي احتواه هذا البرنامج من أن تسانده سياسات واجراءات ووسائل تكون في مجموعها قنوات طبيعية لترجمة هذا الإطار إلى واقع عملي ملموس. وفي هذا المجال ترد أسئلة كثيرة تطرح نفسها خاصة ما يتصل منها بدراسة النظام الضريبي وانسجامه مع متطلبات تنشيط الفعالية الاقتصادية وتفعيل دور القطاعين العام والخاص وكذلك زيادة المدخرات وتمهيزها للاستثمار في القطاعات الانتاجية وتشجيع التصدير وتوفير التمويل والضمانات اللازمة لذلك وإيجاد أسواق جديدة.

كذلك فان معدلات البطالة، ومنذ البدء في تنفيذ برنامج التصحيح، لم تشهد أي انخفاض أو حتى ثبات فيها، فما هي

هكذا من الأشغال

كفاءة الاستثمارات الحكومية بشكل خاص والانفاق الحكومي بشكل عام في امتصاص فائض البطالة، ولماذا لا يزال هناك تهميش لهذه الازمة رغم تفاقمها يوما بعد يوم، اذ لا نلمس سياسة واضحة جادة تعكس لنا اهتمام الحكومة في هذا الامر واعطائه أولوية متقدمة، وأكثر من ذلك فان مشكلة البطالة التي تستحوذ على اهتمام السواد الأعظم من الناس اذ لا توجد اسرة تخلو من وجود شاب عاطل عن العمل. وقد زاد من تفاقم هذه الازمة توافد القادمين من الخليج دون ان نجد للحكومة أي موقف أو سياسة أو تحرّك لحماية العاملين خارج الاردن سواء الذين انتهى عملهم أو المهددون بانهاء عملهم

خامسا : اننا ندعو لان تقوم الجهات المختصة بالاسراع في وضع الاطار الاقتصادي الشامل للسنوات ١٩٩١ - ١٩٩٥ على ان يتم بحثه في مؤتمر اقتصادي وطني ومن ثم يعرض على مجلس الامة لمناقشته واعتماده، ولابد ان يحدد البرنامج الاقتصادي الجديد المقترح للسنوات (١٩٩١ - ١٩٩٥) في مضمونه وأبعاده توجهات الانفاق العام، وأن يتناول كذلك تحديد مساحة القطاع العام في الاقتصاد الوطني وتعريف ابعاد نشاطه ودوره في الانتاج وطبيعة وظيفته التنموية، وهذا يتطلب إعادة النظر في سياسة الانفاق الحكومي ومراقبة جميع أبواب النفقات العامة وأولوياتها.

ان الانطلاق الاقتصادي لا يمكن ان يترك لعفوية القطاع الخاص وانما يقتضي ايجاد قطاع عام قائد وقادر ليتحمل مسؤوليته في خطة التنمية ومشكلة البطالة المرهقة لوطننا لا يستطيع حلها القطاع الخاص بينما القطاع العام هو الاقدر على حلها. فالقوات المسلحة مثلا يمكن ان تكون الاداة الاساسية القادرة على حل مشكلة البطالة في الاردن باعتبارها القادرة على استيعاب كل العاطلين عن العمل وحشدتهم في معركة المواجهة مع العدو، وباعتقادنا ان العاطلين عن العمل حتى لو جندوا جميعا كمقاتلين محترفين غير كافين لسد حاجات معركة المواجهة مع العدو.

لقد كانت ابواب الاستثمار مفتوحة امام القطاع الخاص في الاردن وقد كان القطاع الخاص مدعوا باستمرار للمساهمة بأمواله وخبراته في مختلف النشاطات الاقتصادية ولكنه لم يفعل، فمن المعروف ان اختيارات الافراد في الاستثمار تلذهب للربح السريع. وعندما تطلق الحزريات للقطاع الخاص يتجه بأحسن الفروض الى الصناعات الخفيفة، ومن يستطيع الاستثمار في الخارج يذهب بأمواله للخارج أو في مضاربات للمقاربات أو في استيراد من الخارج بدلا من التعامل مع الداخل بحيث يكون القطاع الخاص معبرا أو قناة لعبور القوى الرأسمالية الخارجية، ولقد تعالت بعض الاصوات بالقول

بسوء القطاع العام، فقضية القطاع العام ليست انه بطبيعته قطاع سيء وان القطاع الخاص جيد، بل ان هناك سوء ادارة في القطاعين العام والخاص، حتى انه وجد في مؤسسات القطاع الخاص في الاردن كوارث أساءت للوطن وللقطاع الخاص والعام.

سادسا : لقد تضمن مشروع الموازنة العامة لعام ١٩٩١ موزنتين، الاولى عادية والثانية طارئة، وان الاخيرة كما نقول «تهدف الى وضع برنامج اتفاق يعتمد على سياسات متوسطة المدى تضمن استيعاب الآثار الاقتصادية السلبية لازمة الخليج واستيعاب آثار عودة الاردنيين العاملين في الخارج ليصبحوا عوامل دفع وقوة لهذا الاقتصاد وليس عبئا عليه»، وعلى ان يتم تمويلها من المنح والمساعدات والقروض الميسرة الخارجية الاضافية. هكذا يقول خطاب الموازنة.

وهنا لابد من القول ان الاهداف التي جردها الخطاب للموازنة الطارئة هي اهداف اساسية وضرورية للاسهام في استيعاب آثار الازمة وإعادة دوران عجلة الانتاج، غير ان رصد المخصصات لتحقيق مثل هذه الاهداف لا يكون من خلال موازنة طارئة، خاصة وان المبدأ المالي لوضع أي موازنة مالية طارئة يستند الى مقولة «السود الطارئ» للنفقة الطارئة، سيما وان الاتفاق من هذه

الموازنة الطارئة مرهون بمدى توفر المنح والمساعدات والقروض».

وباستعراض المشاريع المدرجة في الموازنة الطارئة فاننا نلاحظ ان معظمها من نوعية مشاريع البنية التحتية والخدمات العامة وان غالبيتها لها مثيل في المشاريع التي تتضمنها الموازنة العادية.

وعليه فازاء ذلك لابد من تحديد التوجهات التالية :

أ . لقد تضمنت الموازنة الطارئة مخصصات تهدف الى الاسهام في تطور القطاعات الانتاجية وتستحق ان تكون على رأس سلم الأولويات، وبناء عليه نرى ان تتقل هذه المخصصات من الموازنة الطارئة الى الموازنة العادية لتحل محل مشاريع رأسمالية أقل أهمية.

ب . أما المشاريع الاخرى الواردة في الموازنة الطارئة، خاصة تلك التي لها صفة البنية التحتية فيمكن تأجيل تنفيذها الى سنوات قادمة.

ج . واذا ما اعتمد (أ) و (ب) اعلاه فان أي منح أو مساعدات اضافية تستعمل لتغطية العجز في الموازنة العامة.

سابعا : اننا نطالب بضرورة مسارعة رئيس الحكومة بتقديم الاستقالة وافساح المجال لحكومة جديدة تضع سياسة وخطة بديلة ازاء خلاف السياسة والخطة المتبعة لهذه الحكومة في كل المجالات الداخلية والعربية والدولية ويكون في

سلم أولوياتها حماية حق البقاء للاردن ومعالجة البطالة والتضخم والمديونية وتحرك لحماية العاملين من أبناء الاردن في الخارج ولدعم القطاع العام والراسمالية الوطنية المنتجة والوقوف ضد الراسمالية الطبقية والفساد وتدعم جميع السلع الاستهلاكية الاساسية والخدمات من (تعليم، صحة، واسكان) وتربط الاجور بالاسعار، بحيث ترتفع الاجور مع كل زيادة في الاسعار لانقاذ الاسر الفقيرة من الغلاء الذي يسحقها وتوقف استيراد السلع الترفيهية لمدة خمس سنوات على الاقل وتراجع علاقات الاردن وارتباطاته مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجموعة الدائنين التي تقف دوماً للاردن على الباب بذهنية التحلل من هذه الالتزامات لا بذهنية ان مطالب الدائنين والبنك الدولي والصندوق الدولي قدر لا مفر منه.

ان اي حكومة جديدة عليها ان تدرك ان المخرج الوجودي هو طريق خروج الاردن من ازمته وان الخيار الوجودي يجب ان يكون اهم اهداف التسعينات في الاردن لان الخيار الوجودي للاردن علاوة على كونه ضرورة تنمية وتقدم اقتصادي وميزانية سليمة فهو قضية بقاء أو فناء وجود أو لا وجود.

فالاردن بحكم موقعه وواقعه له خصوصية جغرافية وسياسية متميزة

تجعله على تماس مباشر وساحة مواجهة مباشرة مع العدو الصهيوني وهذا يفرض عليه رؤية خاصة نابغة من موقعه وواقعه البشري والمادي تقتضي الادراك العميق بأنه ليتمكن الاردن من الدفاع عن نفسه وعن وجوده وعن أمته فان الالتزام القومي والاختيار القومي في مواجهة من يهددون الاردن وبقائه لم يعد مجرد انعكاس لوحدة اللغة والعقيدة والارض والتاريخ والأمال وانما هو اختيار للحياة في مواجهة الموت واختيار بين ان نكون أو لا نكون.

ان هذا الخيار وحده هو الذي يمكن الاردن من تغييرات جوهرية في بنيتة الاقتصادية لمواجهة المصاعب وليس مجرد تغييرات هامشية لن تخرج الاردن من ازمته ونحن نحتاج لحكومة تعتمد لها برنامجا في هذا المستوى.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

سيادة رئيس المجلس : وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، سيكون موعد الغداء الساعة الثانية والأنا ترفع الجلسة ربع ساعة والعودة بعد ربع ساعة، شكراً.

ورفعت الجلسة للاستراحة

استئناف الجلسة

سيادة رئيس المجلس : بسم الله الرحمن الرحيم
النصاب قانوني ونستأنف الجلسة، السيد سلامة الغويري، ابو ابراهيم باسم الكتلة

السيد سلامة الغويري : مطالب الزرقاء بس الزرقاء.

سيادة رئيس المجلس : لو تأخذ أبو محفوظ معك.

السيد سلامة الغويري : ما قلنا له امبارح، حاولنا معه، بسام حدادين لأن فيها مخالفة يقول لك ما يصير.

سيادة رئيس المجلس : الاستاذ سلامة الغويري تفضل.

السيد سلامة الغويري : بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة الرئيس، حضرات الزملاء النواب، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

في معرض ردي على خطاب الموازنة لعام ١٩٩١ فاني أشاطر الزميل النائب سليمان عرار كل ما تفضل به باسم الكتلة الوطنية حول السياسة العامة للوضع الاقتصادي والمالي ولكن أعرض أمام مجلسكم الكريم المطالب الضرورية التي تهم أبناء محافظة الزرقاء ذات المساس المباشر بحياتهم اليومية. الامر الذي يجعلها قضايا ملحة وتبحث عن الحلول ولا مجال لتأجيلها أو الماطلة فيها. هذه القضايا أوجزها في المجالات التالية.

الادارة المحلية :

بالرغم من اتساع محافظة الزرقاء وارتفاع الكثافة السكانية فيها الا أن المواطن القاطن في مختلف التجمعات السكانية يلجأ الى المحافظة المركزية الاداري الوحيد لحل قضاياهم.

وهنا أود أن أنوه الى أنني تقدمت بطلب

أعيدته على أسماعكم الان والذي يقضي بضرورة ترفيع ناحيتي الأزرق ويبرين الى أفضية واحداث مراكز ادارية لكل من الرصيفة والهاشمية والسخنة والضليل وذلك للتخفيف عن مركز المحافظة وليصار الى تسوية احتياجات المواطنين في أماكن اقامتهم وتواجدهم.

في مجال البلديات :

ان واقع البلديات في محافظة الزرقاء يحتاج الى اعادة تقييم ودعم حيث ان هذه البلديات غير قادرة على القيام بواجباتها تجاه مواطنيها لأسباب عدة. أبدأ الحديث عنها وعن بلدية الزرقاء. حيث ان المعروف ان بلدية الزرقاء تخدم حوالي نصف مليون نسمة وهي بذلك من أكبر المدن في المملكة بعد عمان ومع ذلك نجد ان موازنة البلدية كانت لعام ١٩٩٠ خمسة ملايين دينار بينما كانت موازنة أمانة عمان ٣٨ مليون لنفس العام واذا ما أخذنا بعين الاعتبار ان عدد سكان عمان ضعف عدد سكان الزرقاء نجد بأن بلدية الزرقاء بحاجة الى موازنة تصل الى مالا يقل عن ١٥ مليون دينار لتستطيع النهوض بالمدينة ويكن واقعها الى الأفضل.

وهنا أقترح ان يصار الى تعديل التشريعات لتلتزم المصانع والشركات الكبرى المتواجدة في الزرقاء وإداراتها في عمان للمساهمة في تنمية المدينة وتطورها خاصة وان هذه الشركات والمصانع تساهم بشكل كبير في تلوث البيئة في المدينة وأحيائها المختلفة.

وأضافة الى كل ما سبق فاني أطلب أن يكون هناك خصصات من الدولة لدعم بلدية

هكذا من أجل

الزرقاء اسوة بجارتها عمان خاصة في الموازنة الجديدة بعد ان استقبلت واحتضنت المدينة أكبر عدد من الوافدين العائدين من الخليج . والحديث عن بلدية الزرقاء يقودنا الى الحديث عن بلدية الرصيفة والهاشمية والسخنة وام الصليح وغريسا والضليل حيث ان واقع هذه البلديات لا يختلف كثيراً عن الواقع المالي لبلدية الزرقاء الأمر الذي يدفعني للمطالبة بإلحاح لمزيد من الدعم أو التشريعات التي من شأنها ان تتمكن هذه البلديات من أداء واجباتها.

وبما ان الحديث عن دعم للبلديات يهدف لتقديم الخدمات للمواطنين فاني أطالب وفي نفس السياق بإحداث بلديات جديدة في بيرين والعالوك والأزرق ودوقرة حيث ان هذه القرى مخدومة الآن من خلال المجالس القروية الموجودة فيها والمعاجة عن تنميتها وتلبية كافة احتياجات المواطنين فيها علماً ان هذه المناطق تنطبق عليها الشروط والأسس اللازمة لترقيتها الى بلديات.

في مجال الطرق القروية والزراعية :

وفي مجال الطرق في محافظة الزرقاء بشكل عام فإني أطالب وزارة الأشغال بإعطاء الأهمية للطرق التي تربط بين التجمعات السكانية والقرى الواقعة في المحافظة وإبلاء الطرق القروية بعض الاهتمام من حيث زيادة مساحاتها وتحسين الموجود منها خدمة للمواطنين. وزيادة مساحات الطرق الزراعية خدمة للمزارعين الذين يساهمون في زيادة الدخل القومي. علماً ان الوزارة قامت مشكورة

خلال العام الحالي ١٩٩٠ بتلبية الكثير من الاحتياجات في هذا المجال.

الشباب والأندية :

ما زالت الزرقاء ثاني أكبر المدن الأردنية تنفق الى مجمع رياضي يخدم القطاع الشبابي الذين هم عدة المستقبل ورجال الغد المشرق ان شاء الله.

ففي الزرقاء تم تخصيص الأرض والبالغ مساحتها مائتي دونم لغابات انشاء مرافق رياضية عليها تخدم قطاع الشباب والأندية في المحافظة. الا أن المخصصات المالية انعدمت في السنوات العشرة الماضية مما ترك الأرض جرداء والشباب بدون ملاعب أو مراكز اجتماعية أو ثقافية، لتصفّل مواهبهم الرياضية والثقافية التي يمكن ان تتم من خلال منارات الثقافة والعلم والنشاط الاجتماعي لتزيدهم التصاقاً بمجتمعهم ودينهم ووطنهم.

الاتصالات :

ان مواطني مدن المحافظة والتجمعات السكانية الكبيرة فيها وصلوا الى طريق مسدود من حيث امكانية الحصول على الخدمة الهاتفية لعدم قدرة المؤسسة تلبية احتياجاتهم. وهناك اعداد كبيرة قد تقدموا بطلبات الاشتراك في الهاتف منذ سنوات وكانت الاجابة التي يلاقونها عدم توفر الامكانيات الفنية : لذلك أطالب بتوفير الشبكة الهاتفية في محافظة الزرقاء لتشمل جميع اجزاء مدن المحافظة والمناطق الريفية فيها.

الكهرباء :

ان السياسة العامة للحكومة هي توصيل خدمات الكهرباء والماء الى جميع التجمعات السكانية في المملكة خدمة للمواطن وخدمة لانسانية الانسان الا أن بعض التجمعات السكانية في محافظة الزرقاء ما زالت تنفق الى خدمات الكهرباء والماء والخدمات الهاتفية وأذكر منها القرى التالية القنية، السمارة، طواحين العدوان، أبوخشيبة، مرحب، الرياض، شومر، العويلية وان عدم حصول هذه القرى على التيار الكهربائي ناجم عن مطالبة شركة الكهرباء الاردنية صاحبة الامتياز في هذه المناطق بمبالغ كبيرة جداً لا طاقة لأهالي أي قرية من هذه القرى على دفعها. حيث ان الشركة تطلب ثمن المحولات والأعمدة والأسلاك لتوصيل التيار الكهربائي لهم. أناشد وزير الطاقة بالتدخل لدى شركة الكهرباء وتلبية حاجات هذه القرى.

الخدمات الصحية :

انني أؤمن جهود وزارة الصحة للعام الحالي بالتوسع في الخدمات الصحية من خلال فتح مراكز صحية جديدة وتطوير خدمات المراكز التي كانت قائمة وإحداث مراكز الاسعاف الشامل والتي تعمل على مدار الساعة. الا أن محافظة الزرقاء يزيد عدد سكانها (٧٠٠) ألف نسمة لا يوجد فيها سوى مستشفى حكومي واحد انشئ منذ ٣٠ عاماً بعدد أسرة محدود لا يتناسب مع عدد السكان.

ومن هنا أطالب بضرورة انشاء مستشفى

آخر في مدينة الرصيفة حيث أن الأرض المخصصة لهذه الغاية موجودة على طريق ياجوز وتزيد مساحتها عن خمسمائة دونم وأن إيجاد مثل هذا المستشفى يخدم جميع أبناء محافظة الزرقاء ويكون رديفاً للمستشفى القائم حالياً ويخفف الضغط عن مستشفى الأشرفية. فلإني أطالب الاستمرار في التوسع في إحداث المراكز الصحية الشاملة في مدن وقرى المحافظة التي هي بحاجة الى إيجاد جميع التخصصات الطبية لتقديم لآبناء تلك المناطق.

أراضي الخزينة :

سعادة الرئيس
الزملاء الكرام

القضية ذات الجذور البعيدة والأطراف العديدة والحلول المستعصية والانعكاسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. هذه القضية التي قيل فيها الكثير وكل من هو موجود في هذا المجلس يعرف تفاصيلها وأبعادها ومع ذلك فان الحكومات المتعاقبة لم تجد الحل الشافي والكافي وبقيت القضية معلقة. علماً ان هذه القضية لا تكلف الخزينة عبثاً مالياً بل أنها توفر للخزينة دخلاً جيداً وللبلديات أيضاً.

ان أراضي الخزينة في محافظة الزرقاء والتي تقع في معظمها داخل حدود بلديتي الزرقاء والرصيفة والمقام عليها أبنية منذ ما يزيد على الثلاثين عاماً. لم تنتهي دائرة الأراضي من مسح وتفويض الأراضي لملكها حسب واجباتهم العشائرية علماً أن الدائرة لو تعاملت مع هذه القضية بشكل جاد لانتهت خلال عام واحد.

وأن التشريعات في دائرة الأراضي تمنع تفويض أية قطعة أرض إلا إذا كان مقام عليها أبنية وهذا مما دعا المواطنين أصحاب هذه الأراضي من إقامة أبنية عشوائية في ظلام الليل ليثبتوا ملكيتهم لها ليقتنوا مآمر التسوية ليتم إفرازها باسمهم لأنه بدون ذلك لن يتم هذا الأمر. الذي أوجد أحياء في المدينتين الزرقاء والرصيفة غير منظمين أحياء شعبية تفقر إلى الخدمات. مما تسبب في أحداث المشاكل بين الحكام الإداريين المتعاقبين من سنوات والمواطنين الذين تعرضت أبنيتهم للهدم مرات عديدة. وهذا الأمر يتكرر يومياً ولحد الآن ومن عدة سنوات. نرجو إيجاد الحل العاجل والسريع حفاظاً على المواطن وعلى كرامة السلطة الإدارية بالتخفيف عليها لما تعانيه أجهزتها الأمنية من الملاحقات وقضايا التابعة وتملكات المواطنين التي تهدم وتهدر يومياً وهذا هو هدر للاقتصاد القومي ولكرامة الإنسان. ويوجد شرخ في العلاقة بين المواطن والدولة تكون إشارة سلبية لا سمح الله في عدم الانتباه. ويخلق مشاكل اجتماعية بين السكان.

سعادة الرئيس

ان حل هذه المشكلة من شأنه أن يخفف الأعباء عن الأجهزة الأمنية وعن الأجهزة البلدية ويوفر مبالغ كبيرة على المواطن ويتردد داخل كبرى للخزينة ويرفد موازنة البلديات من خلال الرسوم والضرائب التي سيدفعها المواطن في هذه الأحياء إذا ما سويت المشكلة.

ان هذه القضية تفوق في أهميتها أية قضية أخرى لحجتها الكبير وللغدد الكبير من

المواطنين الذين يمانون ويشعرون بعدم الاستقرار نتيجة استمرارها وتفاقمها. وفي النهاية، انني اضع هذه المشكلة المستعصية أمانة بين أيديكم أيها السادة النواب لأنها مشكلة جميع أبناء الأردن لأن سكان هذه المناطق هم فعلاً من جميع أبناء الأردن من شماله الى جنوبه ومن شرقه الى غربه. وفقنا الله جميعاً لخدمة أبناء هذا البلد وهذا الوطن في ظل الحسين باني الوطن وقائده والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سيادة رئيس المجلس : وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، الاخوة الزلاء كنت قد رجوت حضراتكم محاولة ان يتحدث باسم كل كتلة محدث واحد ومطالب المحافظة ان أمكن يتحدث حولها واحد، اقرا من هو مسجل لهذا اليوم بعد الذين تحدثوا السادة : فيصل الجازي، مسطر البستنجي، نايف الحدييد، ذوقان الهنداوي، زياد أبو محفوظ، يوسف الخصاونة.

من يود الحديث أو يسجل ليوم الغد، التسجيل ليوم غد، اخوانا اللي في الكتل تحدث باسمهم أحد زملائهم، نرجو منهم ان يكتفوا بما تحدث باسمهم، من يستطيع الحديث اليوم يفضل ذلك، يسجل اليوم مضيف ان شاء الله تأمل ان نهي غداً قانون الموازنة والكل، ليوم الأربعاء غداً السادة : محمد المعصر، فارس النابلسي، سليم الزعبي، هشام الشراي، سعد حدادين، نواف الخوالدة، عيسى الريموني، عيسى مدانات، محمد الدردور، الدكتور فوزي الطعيمة، الدكتور احمد عتاب، حسني الشيايب.

القائمة الثانية السادة : احمد عويدي، ابراهيم خريسات، عبدالسلام فريجات، محمود المومل، نايف أبوتايه.

في حد ما مسجل؟ من يستطيع من الاخوان يسجل اليوم الآن لغد من يستطيع اليوم ان يتحدث؟ من يستطيع اليوم؟ في حد من الاخوان يسجل اليوم؟ اجد من الاخوان اللي تحدثوا باسمائهم الاخوان الحقيقة في من الاسماء مكررة كثيرة بين الكتل كل واحد له الحق ان يتحدث لكن نرجو ذلك من الاخوان ان ينسقوا بين بعضهم وامكانية ان يكتفى بواحد وخاصة انه تم التحدث باسم بعض الاخوان، ارجو تنسيق ذلك وتعديله خلال فترة الغداء، السيد فيصل الجازي.

السيد فيصل الجازي : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، سيادة الرئيس حضرات النواب المحترمين، اننا والحمد لله بخير وبنعمة من الله سبحانه وتعالى وانه على كل شيء قدير، وانه بادى ذي بدء ارجو ان تسمحوا لي قبل كل شيء ان اتوجه الى مقام صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم مهتأ بعيد ميلاده السعيد جعل الله كل أيامه أعياداً مباركة ومتعة بالصحة والعافية وأن يحفظه الله من كل سوء ويسدد على طريق الخير خطاه وأسأل الله أن يجمع كلمة العرب على رأيه السيد ويلهمه الرشد والصواب.

إن جلالة الحسين حمامة السلام لمن أراد السلام في هذه الأيام العصيبة الذي كل واحد منا يعرف ذلك وإن جلالاته يبذل كل جهد جهيد

في تقريب وجهات النظر بين هذا وذلك ونسأل الله له التوفيق والعون والنجاح وان يبدي الجميع الى طريق الخير والصواب. ولا يفوتني في هذا المقام إلا أن أتوجه بالشكر وكل الشكر إلى مقام حضرة صاحب السمو الملكي الأمير الحسن المعظم على ما قام به من جهد جهيد في إعلاء كلمة الأردن ودور الأردن بين الأمم في سياسته الداخلية والخارجية. لقد جاب العالم كله وعلى المنابر والمناطرات والتلفزة ووسائل الاعلام فاعانك الله لأنك عون للحسين لأنك ساهراً سهر الحر الذي لا ينام تتبع الليل النهار لا راحة لك لكي يرتاح الحسين ويرتاح شعب الحسين من ورائه.

سعادة الرئيس. حضرات النواب

المحترمين :

ان مجلس النواب ومجلس الأعيان رسل خير لشعب الحسين المفدى وواجب علينا جميعاً ان ننقل الأمانة بإخلاص ووفاء لما سمعناه وكلفنا به من شعب الحسين اننا جميعاً نحمل أمانة مرسلة من قبل هذا الشعب الطيب الذي يكن كل خير لصاحب القلب الكبير الذي لا يحمل الحقد ولا الضغينة بل يحمل الخير كله لشعبه المخلص الأمين وهي الأمانة من أهل المحكومين والموقوفين وذويهم حملونا أمانة الى مقام صاحب الجلالة وأنا بدوري أحملها هذا المجلس الكريم وأحملها دولة رئيس الوزراء والوزراء. إن السياسيين أبناء الحسين وإن المحكومين والموقوفين أبناء الحسين فإن الحسين صاحب القلب الكبير لا يعني عن هذا ويحرم ذلك اللهم اشهد اني بلغت الأمانة.

سماعة الرئيس، حضرات النواب المحترمين

انني اطالب الحكومة الموقرة في دعم قواتنا المسلحة درع الوطن وحمايته من الطامعين وذوي القدر والحيانة كما اطالب الحكومة في دعم الأمن العام والمخابرات العامة لانها العين الساهرة التي تحرسنا ونحن نيام كما اطالب الحكومة في رفع مستوى الدفاع المدني لما له من ذات أهمية قصوى اذا وقعت الواقعة لا قدر الله. كما اطالب الحكومة في زيادة رواتب المتقاعدين القدماء من الجيش والامن العام لانهم ابلوا بلاءً حسناً وافنوا شبابهم في خدمة الحسين والحسن. اما قطاع الصحة ارجو من دولة رئيس الوزراء ومعالي وزير الصحة في رفع المستوصفات التالية الى شامل وهي الحسينية، المريغة، إبل، المنشية، اذرح، الجفر، الديسة، الراجف، وبناء مركز صحي جديد في جرف الدراويش لأن العيادة عمرها خمسة وعشرون عاماً وعدد السكان هناك خمسة عشرة ألف نسمة، كما اطالب الحكومة في بناء مركز صحي في الريشة ورحمة.

اما قطاع الطرق

انني ارجو من دولة رئيس الوزراء ومعالي وزير الأشغال العامة فتح وتعبيد طريق الجفر الحسينية حتى الخط الصحراوي لكي يسهل على المزارعين الوصول الى أراضيهم كما يوجد عندنا عدة طرق وأذكر منها ببرابودة القاع الذي يربط في خط اذرح وتكملة طريق بيضة وادي غربة وتكملة طريق الرسيس الريشة وتكملة طريق أبو العلق المنشية لعشائر المراعية وطولها ثمانية كيلومترات وبهذا بالأسفلت رفعت وتغييد طريق رأس النقب البراء الشيرة.

سماعة الرئيس، حضرات النواب المحترمين:

ان بعد استماعي لخطبة الموازنة من قبل معالي وزير المالية وبعد تقرير اللجنة المالية مشكورة بإعداد هذا التقرير الجيد لأدعو الله سبحانه وتعالى أن يوفق الحكومة الرشيدة ويعينها على تسديد ما جاء فيها من عجز مرتقب وان دولة ابو عماد خير من يسد هذا العجز سائلاً الله تعالى أن يمد لنا في عمر الحسين والحسن إنه سمع مجيب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

سيادة رئيس المجلس : عليكم السلام ورحمة الله وبركاته، الاستاذ مطير البستجي.

السيد مطير البستجي : بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم المرسلين، السيد الرئيس، الزملاء الكرام السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يطيب ان اقف بينكم باسم أعضاء الكتلة الاسلامية المستقلة السادة: محمود المومل، جمال الصرايرة، د. عوني البشير، محمد العلوانة، زياد أبو محفوظ، عبدالسلام فريجات، عاطف البطوش، مطير البستجي.

في البداية نتوجه بالشكر والتقدير لكل من أسهم في تحضير واعداد الموازنة العامة للدولة بحيث جاءت على هذا المستوى من الانتقان والدقة وبما يحقق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لها، وبما يمكن أيضاً من رسم ملامح مراحل اقتصادية مستقبلية مدروسة توظف الاعتماد على الذات وتعمل على بناء

اقتصاد متوازن مستفيدين من أماكن القوة والعمل على تدعيمها مكتشفين أماكن الضعف والعمل على تلاشيها.

ومن هنا ومن هذا المنبر الكريم اقول بأن اقتصادنا يسعى للتخلص من الاعتماد على المساعدات العربية والاجنبية رغم الازمات التي تميزه بين حين وآخر والتي استطاع بحمد الله وبجهود قائد المسيرة وأبناء الوطن من تخطيها واعتبارها دروساً يجب الاستفادة منها انطلاقاً من القول «الضربة التي لا تمتيتي تقوي». ولذلك فاننا متفائلون ونطمئن بمستقبل افضل بعون الله في مجال الاستثمار بعون الله.

السيد الرئيس
الاخوة الكرام

اننا نأمل ان تكون كلمتنا واقعية بعيدة عن الكلام والتجريح والنقد غير المسؤول واضحة في اعتبارها الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يمر بها بلدنا كما لا يخفى عليكم اننا لا نملك وحدنا رسم سياستنا الاقتصادية المختلفة فنحن جزء من هذا الكون الواسع نؤثر فيه قليلاً ونأثر به كثيراً وتعرضنا لانفسنا بالتجريح واللوم يفقدنا بعض مزاياها التي تتمتع بها في الخارج وهي المصادقية في التعامل والسمعة الحسنة وهي اهم مزايا نجاح السياسات الاقتصادية والسياسية فالالاقتصاد سمعة أي خدش في سمعته نحتاج الى وقت طويل ومعاناة لاعادة تلك الثقة وخير مثال في ذلك حديث المصطفى عليه السلام: (احبب حبيبك هوناً ما عسى ان يكون بغيبك يوماً ما وابغض بغيبك هوناً ما عسى ان يكون حبيبك

السيد الرئيس
الزملاء الكرام

لقد تبنت وثيقة الموازنة في العام ١٩٩٠ جملة من السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية وكانت تهدف من ورائها الى تخفيض عجز الموازنة وزيادة معدلات النمو الاقتصادي والعمل على توازن ميزان المدفوعات واستقرار سعر صرف الدينار وغيرها من السياسات خصوصاً قطاع البنوك والعمالة والخدمات وغيرها وللحقيقة نقول أنها تمكنت من ذلك كله تقريباً وخصوصاً في الفترة التي سبقت أزمة الخليج.

فقد لوحظ الانتعاش في الاقتصاد وبشكل واضح كما زادت الإيرادات المحلية وكادت ان تتساوى بالنفقات الجارية وهو امر يستحق التقدير والشكر، كما انخفض عجز الموازنة الى أدنى مستوى له منذ فترة طويلة وهو أمر هام ومؤشر اقتصادي وتحطيطي جيد يبعث على الثقة والامل. وكذلك انخفض صافي الاقتراض بشكل ملفت للنظر لم يلحظ منذ عشرات السنين وهو يصيب في مرجبات الاقتصاد الكلي للمملكة وبالنسبة لميزان المدفوعات فقد زادت الصادرات وانخفضت الواردات بنسبة معقولة تبعث على الراحة والامل.

هذا وقد نجحت الحكومة في تثبيت سعر

٤٦ محضر الجلسة العاشرة من الدورة العادية الثانية المتقدمة يوم الثلاثاء الموافق ١٨/١٢/١٩٩٠ م.

صرف الدينار والغاء نظام سعر الصرف المزدوج وضيق الخناق على المتعاملين بالسوق السوداء، وقد سيطرت الحكومة كذلك على التضخم وتم ضبطه بحدود ١٠٪ لعام ١٩٩٠.

وتشارك اللجنة المالية بضرورة دمج موازنة المؤسسات المستقلة مع الموازنة العامة أو تقديم موازنتها قبل اقرارها الى المجلس لافرارها.

السيد الرئيس
الزملاء الكرام

باستعراض مشروع قانون الموازنة لعام ١٩٩١ بشكل قطاعي نلاحظ :

١ - في الصحة

ترغب الكتلة المستقلة في ان ترى مظلة التأمين الصحي الشامل مطبقة حيث لا تظهر له خصصات في هذا المشروع، وترغب في ان تكون قنوات التحويل الى المستشفيات المختصة سهلة لا تخضع للتعقيدات الادارية. كما ونأمل ان تطبق الخدمات الصحية المتوازنة في مختلف مناطق المملكة.

٢ - في التعليم

نلاحظ الكتلة الاستمرار في دعم مشاريع الخطط التربوية وهو امر جيد ونأمل الكتلة ان ترى ذلك اليوم الذي تنتهي فيه الابنية المستأجرة والفترات الدراسية في اليوم الواحد وتوفر مدارس بمواصفات تربوية وبأنشطة متكاملة لبناء الروح والعقل والجسم معاً.

ونأمل الكتلة بأعادة النظر بشكل جذري

بمسارات التعليم الاكاديمي والمهني وتوجيه الطلبة نحو مهن يتطلبها سوق العمل بشكل مدروس وعدد رقمياً ضمن خطة وطنية تحدد حاجات السوق المحلي والعربي والعالمي كما تشارك الكتلة اللجنة المالية بضرورة اعادة دراسة سياسة التعليم في كليات المجتمع بما يحقق التوازن بين سوق العمل والخريجين.

٣ - في مجال الزراعة

يصنف الاردن كبلد زراعي ولكن الحقيقة لا تبدو كذلك فيجب توجيه الطاقات والامكانيات للعمل على انتاج ما يكفي المملكة من غذاء اساسي والتركيز على المحاصيل الاستراتيجية ضمن خطة وطنية شاملة تحدد اولويات التخطيط والتنفيذ ضمن سياق واقعية موزعة على الاقاليم والمحافظة المنتجة وبدعم المزارعين المحترفين للزراعة، فقد ان الاوان لاعادة النظر في المديونية الزراعية ودعم القطاع الزراعي سواء المقترضين أو غير المقترضين ونخص بالذكر حق المزارع في تسويق منتوجاته الزراعية بأسعار غير متذبذبة لضمان المردود الذي يمكنه من الاستمرار في عمله المبارك.

٤ - في مجال الشباب

الشباب روح الامة ولحرصها وعنصر تطويرها فلا بد من دعمهم بحيث تتكامل مقومات شخصياتهم العقلية والفكرية والمعادنية والخلقية ليتخرجوا هذا كله من خلال سلوك قويم وعمل دؤوب مستمر في جميع ميادين الحياة خدمة لامتهم وقوة لبلدهم وحرصاً على عزه وفتنته.

٤٧ مجلس النواب

٥ - في مجال الدفاع

نؤمن بدور القوات المسلحة والأمن العام والدفاع المدني وجميع الاجهزة الامنية في الذود عن حياض الوطن وصون كرامة الامة فهم حريون بالدعم المادي والمعنوي فنحن بهم اقوياء آمنين في اوطاننا.

كما ونؤكد على ان الجيش الشعبي رديفاً اميناً جيداً للقوات المسلحة آمليين الاسراع بالتدريب وتوسيع قواعده ليتناسب والحادثات والظروف المتغيرة بين لحظة وأخرى.

٦ - في البلديات والمجالس المحلية

تري الكتلة ان وضع البلديات والمجالس القروية مالياً غير مرضٍ ابداً بحيث تكاد لا تفي بالحد الأدنى مما هو مطلوب منها فلا بد من دعمها بما يمكنها من اداء دورها الاساسي في تقديم الخدمات. وتري الكتلة وجوب الاسراع في تنفيذ المخططات وتفعيل دور مجلس التنظيم الاعلى بشكل يساعد على سرعة الانجاز والعمل على ان يفرغ اعضائه للتخطيط.

٧ - الموازنة الطارئة

تري الكتلة أن الموازنة الطارئة فكرة ايجابية تمكن الحكومة من تخفيف وتلطيف الآثار السلبية في النفقات الجارية والراسمالية، وعلى ضوءها تأمل في دعم مشاريع المحافظات كلها في الطرق القروية والزراعية والنافلة والمشاريع الصحية والتربوية والرياضية بما يساعد على امتصاص جزء من البطالة وانعاش الوضع الاقتصادي.

٨ - البطالة

البطالة وباء ان لم نحسن التعامل معه يستشري ويصعب حله. ومشكلتها اي البطالة تتصاعد بسبب ازمة الخليج ونحن نشاطر اللجنة المالية بضرورة وضعها على رأس قائمة أولويات الحلول المستعجلة والجزرية.

وفي مجال الطاقة

١ - تری الكتلة أن لا تتحكم شركة مصفاة البترول الأردنية في كمية المخزون الاستراتيجي من النفط الخام ومشتقات البترول وأن يكون للحكومة القول الفصل في بناء الخزانات اللازمة في مناطق مختلفة من المملكة. اننا نعلم ان شركة مصفاة البترول تباطئ منذ فترة غير قصيرة في بناء الخزانات الضرورية للحفاظ على مخزون مناسب يفي باحتياجات البلاد عند الازمات بدعوى انها شركة تجارية. وبما أن الحكومة تضمن للشركة نسبة ربح محددة وهي ٧٪ بالاضافة الى الكلفة التشغيلية بالاضافة الى مبلغ معين يضاف الى احتياطي الشركة فعل الحكومة أن تطلب من الشركة بناء الخزانات اللازمة للمحافظة على أمن البلد في مجال الطاقة في أسرع وقت ممكن تمشياً مع نص وروح الامتياز المعطى لشركة المصفاة.

٢ - كما تری الكتلة أن لا تستثمر الحكومة أي مبالغ اضافية في أي توريينات جديدة في حقل غاز الريشة وأن لا تحفر آبار جديدة في نفس الحقل لأنه حقل واحد وتشعبه

من مناطق مختلفة يؤدي إلى انخفاض مستوى الضغط في الآبار.

٣ - وترى أيضاً إعادة النظر في سياسة سلطة المصادر الطبيعية وطبيعة عملها وطريقة أدائها بحيث تعتمد الأسس العلمية في البحث عن النفط والغاز.

٤ - كما نفتخر ويفتخر الأردن بأن ٩٧٪ من المنازل قد أنيرت في المملكة ولكن سوء طالع الـ ٣٪ الباقين بحيث أصبحت كلف إيصال الكهرباء لبعض التجمعات عالية مما يستوجب تدبير الأموال اللازمة لإيصال الكهرباء لهم.

السيد الرئيس
الزملاء الكرام

من كل ما تقدم نجد أن الإنسان هو عنصر التغيير وعليه يتوقف النشاط فإن كان في مكانه الصحيح أنتج ولا فسوف يصعب علينا الوصول إلى ما نصبوا إليه من عزة ورفعة لبلدنا. كما نلاحظ أن أسس إجراء عمليات التعيين في الوظائف العامة غامضة حيث لا يستطيع الشخص معرفة ترتيب تعيينه مما يوقعه في دائرة الشك والارتباك.

لذا نرى الكتلة المستقلة ضرورة وضع آلية لتطوير الجهاز الإداري وتفعيله وترى حقيقة أن الحكومة لم تخط كثيراً نحو هذا الاتجاه.

السيد الرئيس - الزملاء الكرام

وفي الختام إن التنظيم الرشيد في استخدام الموارد المتاحة للاستخدام الأمثل من قبل الأفراد والجماعات والحكومة يشكل النهج

السليم والقادرة في التعامل مع الموجود التيسر للوصول إلى الأفضل المأمول.

كما لا يسعنا في هذا المقام إلا أن نتقدم إلى شعبنا بالتحية والعرفان على مواقفهم الطيبة ومساعدتهم الحقيقية على اجتياز الأزمات وتفاعلهم مع الأحداث بروح وطنية صادقة وبوحدة وطنية مثال، تعلم الأجيال وتعلم منها العالم كيف تصنع المواقف، ونحي فيهم التفاهم حول الرؤية والقائد والوطن بعفوية الصادق المؤمن بتراب هذا الوطن وبحتمية التحرير والنصر في فلسطين والخليج وكل قضايا الأمة.

كما لا يسعنا إلا أن نتقدم بالشكر للدول العربية والصديقة التي وقفت مع الأردن في محنة وهو يقف على أطول خط من خطوط المواجهة سائلين الله أن يجعل هذا البلد آمناً مطمئناً وأن يرزقه الخير والبركة وأن يجمي إليه أفضل الثمرات وأن يجعلنا من الشاكرين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

سيادة رئيس المجلس : وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، الاستاذ نايف الحديدي.

السيد نايف الحديدي : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

باسمي ونيابة عن الشيخ حمزة منصور، أود أن أضع بين يديكم المعاناة والضيق وفقدان المساواة بدرجة الإهمال واللامبالاة للأصوات التي ترتفع وتطالب في كل مناسبة وبغير مناسبة. أعلن لكم بكل أمانة أنني لن يهدأ لي بال ولا

وأم نوار، وبناء عيادة صحية على الطريق الرئيسي في الياودة وفي جوا وفي خشافية الشوابكة والرجيب وقرية المناخر.

ب) تعيين أطباء اختصاص لهذه المناطق، وتعميم النظام الصحي الشامل.

ج) توفير العلاجات في المستشفيات والمراكز والعيادات.

٢ - وزارة الداخلية :

مع أن معالي وزير الداخلية يستكثر علينا تأييد محافظة الجنوب عمان فنحن نقبل بأن يجعل قضاء صاحب متصرفية، مرحلياً فقط ونقبل أن تكون متصرفية في زيريا.

كما نريد فتح مراكز جوازات في القويسمة وقضاء زيريا وقضاء صاحب ومكتب لدائرة السير، ومركز دفاعي في خشافية الدبابية الواقعة على أطراف الصحراء.

٣ - وزارة الأشغال :

ونريد ونطالب بأن تكون لجنوب عمان مديرية اشغال ونريد أعمال جميع الطرق الدولية النافلة من عمان إلى مفرق طريق العقبة زيريا الجديدة الموقر بغداد الحزام الدائري، الحزام الدائري صاحب، طريق صاحب خشافية الدبابية، قعقور، المقابر - طريق بغداد، طريق صاحب خشافية الشوابكة العليا، المقابر - طريق بغداد - قعقور - الأدم - الزرقاء - وتوسيع شارع العبدلية والشارع الرئيسي أمام الطيبة.

هذه المبالغ التي وضعت لوزارة الأشغال

يستريح لي ضمير إذا ما بقي جنوب عمان على هذا الوضع المأسوي البعيد جداً عن تقوى الله وطاعته. أيها الأخوة لا يجوز إطلاقاً ولا يصح أن تبقى هذه المنطقة على هذا الوضع الذي تأثر معظمها تأثيراً بالغاً لا يمكن وصفه على الورق خاصة بعد ضمها لمنطقة أمانة عمان الكبرى واختصاراً للحديث وإفساح المجال لغيري أجل طلباتي لجنوب عمان بما يلي :

١ - الصحة

بناء مستشفى في قضاء زيريا، وبناء مستشفى في قضاء صاحب، مع اكمال مستشفى المدينة الصناعية (المنسي كلياً) أقيم هذا المستشفى ولا يزال منسياً.

بناء مركز صحي في خشافية الدبابية: عندما زار معالي وزير الصحة خشافية الدبابية تحدثنا معه عن الضيق الصحي الذي يلاقيه أبناء تلك المنطقة فقال لنا: تبرعوا بأرض فبرعنا بأرض وقلنا له سندفع أو سنبنى هذا المركز، ولكن نريد منكم أن تساهموا معنا بأجرة البنائين وتساهموا معنا بالمخططات وبما أن المخططات لا تكلف شيئاً، تبرع بها معالي الأخ وزير الصحة وترك الباقي، ولا نزال ننتظر.

ونريد مركز صحي في قرية العبدلية والنزهة والقويسمة: هنالك مركز موجود في القويسمة ولكن القويسمة أصبحت مدينة وفي هذا اليوم دعانا معالي أمين العاصمة وقال لنا: بأنه سيفتح عيادة مجانية في القويسمة، فكثر الله خيره ونريد أن يبنى مركز في الطيبة وخريبة السوق والمقابلين والجويندة وجبل عالية

وضعت مبالغ لا يعرف الى أي جهة أو الى أي طرق ستصرف، فإذا كان بالإمكان أن تخصص كمية أو مبالغ من هذه الموازنة الى الطرق الدولية النافذة من عمان جنوباً وجنوباً شرقاً.

٤ - وزارة التنمية : فتح مكتب للمعمونة الوطنية لجنوب عمان، ونحن نشكر معالي وزير التنمية على تفاعله وإبلاغنا سلفاً بأنه سيفتح هذا المركز.

٥ - وزارة النقل والاتصالات :

مكتب بريد في الرجيب وخشافية الشوايكة والزهرة وجاوا وإيصال الهواتف الى غيم الطالية، غيم الطالية فيه (١٣٠) طلب معظمهم تجار خضار وعندهم سيارات وعندهم مصالح وعندهم ثمة واحدة، بيتاً في ناس عندهم ثمة أشخاص عندهم ثمة وهذا لا يجوز.

٦ - وزارة الطاقة :

إيصال الكهرباء الى مناطق جبل عالية، جبل عالية مع الأسف انها ضمن حدود عمان الكبرى والأهالي يشترون ماتورات كهرباء ويوصلونها الى بيوتهم.

والى مناطق أم نورة والمعادي الجديد انارة الشوارع الدولية النافذة الشوارع الدولية النافذة كلها جنوب عمان غير منارة، مع ان الشوارع في جهات أخرى منارة الى مسافات بعيدة.

٧ - وزارة العدل :

نريد ترفيع مراكز المناطق في قضاء سحاب وقضاء زيزيا وإحداث محكمة في القويسمة.

٨ - وزارة الشؤون البلدية والقروية :

ترفيع المجلس القروي في خشافية الدبابية والعدلية الى بلديات.

تحدثت أنا كثير مع معالي وزير البلديات بأن يزور هذه المنطقة ولا أزال أتحدث، ولكن مع الأسف لم يصل هذه المنطقة ولا يعرف أين هي.

٩ - وزارة العمل :

فتح مكتب عمل في القويسمة.

١٠ - وزارة المالية :

دائرة ضريبة دخل لجنوب عمان اذا كان ممكناً.

١١ - وزارة السياحة والآثار :

مركز للآثار، معظم الآثار واقعة في جنوب عمان.

١٢ - وزارة الزراعة :

مديرية زراعة لجنوب عمان، لقد أخذت على عاتقي أن أقوم بمشروع غابة الشهداء بالاتفاق مع قواتنا المسلحة ووزارة الزراعة، ووصلنا الى نتائج متقدمة جداً، بدأت القوات المسلحة في العمل بشماتة جندي في هذه الغابة التي تبدأ بخمسة آلاف دونم وتنتهي ان شاء الله بخمسة وعشرين ألف دونم، ولكن معالي وزير الزراعة لأن لم يصل هذه المنطقة، وكذلك مدير الحراج لم يصل هذه المنطقة، وقد طلبت من الاخوة مصوري التلفزيون لوضع تاريخ لهذه الغابة وتصوير الأعشاب وتصوير المنطقة قبل

سوق حلال وعندما استملكها معالي الأمين السابق وعد بأنه سيكون مكانها ملاعب، عندما ترك معالي الأمين السابق طوي المشروع ولا نعرف ماذا جرى به، نريد مراكز للشباب في كل التجمعات، لأننا بغير هذا العمل لا يمكن لنا أن نسيطر على الشباب وسنجعل لهم مجالاً لأن يتجهوا اتجاهات كثيرة.

١٦ - وزارة الثقافة :

نريد مكتبة عامة لجنوب عمان.

١٧ - وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية :

مشكلتنا الكبيرة في جنوب عمان مع الانسات والسيدات التي درسن دراسة اسلامية وكلهم متخرجات من كليات مجتمع أو معظمهم، فإذا كان بالإمكان أن يتكرم سماحة الشيخ وزير الأوقاف بأن يعين عدد من المرشحات لجنوب عمان، لأنني لا أبالغ اذا قلت أن هذه حاجة ماسة خاصة بين النساء.

١٨ - وزارة المالية :

اذا أمكن وهذا طلب من جميع الناس وطلب لجميع الاردنيين السلي لهم واجبات عشائرية أن توزع على أصحابها.

سيدي الرئيس، الاخوة الكرام

اذا لم توزع هذه الاراضي على اصحابها، ولم توزع هذه الراجيات على اصحابها فستقع مشاكل أمنية بين الناس لان الاعتداءات كثر والمشاجرات تحدث بين حين وآخر فلا نريد أن

البده بها حتى يكون لهذه الغابة تاريخ ولكنهم لأن لم يذهبوا رغم اننا اتخذنا عدة قرارات بهذا الخصوص. العيادات البيطرية في المملكة وهذه شكاي عامة لا يوجد فيها علاجاً ولا يوجد عند الاطباء الاختصاص سيارات تنقلهم، أكبر عيادة موجودة للبيطري موجودة في القويسمة، لكن عندهم سيارة أو سيارتين وكل يوم يطلعوا الى جهة في السيارتين والباقي حلالهم يموت من قلة العلاجات ومن قلة الأدوية ومن قلة الرقابة، فنرجو الاهتمام بدائرة البيطري اهتماماً كبيراً ووضع المخصصات لهذه المؤسسة التي تحافظ على الثروة الحيوانية في الاردن.

١٣ - وزارة المياه والري :

عندنا أكبر خزانات موجودة لتوزيع المياه لجنوب عمان فيها مهندس وعدد من الحراس، واذا أراد أي انسان أن يراجع من جنوب عمان لا بد له أن يأخذ عدة مواصلات حتى يصل الى وزارة المياه والري، ونحن نطالب ما دام ان المكاتب موجودة اعتبار هذه المكاتب مكاتب لسلطة المياه وأيضاً للمحاسبة بدل ما يأتي الانسان ويتكبد هذه المشاكل الطويلة العريضة.

١٤ - وزارة التربية :

نريد مديرية تربية لجنوب عمان والمباشرة ببناء المدارس التي تفضل معالي وزير التربية وذكرها بالأمس.

١٥ - وزارة الشباب :

لا توجد أية ملاعب للشباب ولا مراكز في جنوب عمان الا في سحاب وأنا غير متأكد، هنالك مساحة كبيرة موجودة في القويسمة كانت

هكذا من الأصول

نوسع شقة الخلاف ما دام ان كل انسان يعرف حقه ويعرف حدوده.

وأخيراً نريد مكتب للضمان الاجتماعي لجنوب عمان. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سيادة رئيس المجلس : وعليكم السلام ورحمة الله، زياد أبو محفوظ

السيد زياد أبو محفوظ : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين. سيادة الرئيس، الاخوة النواب الكرام

بالاضافة الى كلمتي الكتلة الاسلامية المستقلة وكتلة الحركة الاسلامية وبالإضافة الى كلمة الاخ النائب سلامة الغويري عن محافظة الزرقاء فيلني سأركز على بعض النقاط التي بحاجة ماسة الى الاسراع في تنفيذها، وشاركني في هذه الكلمة النائبان الشيخ ذيب أنيس والدكتور محمد الحاج وأهم هذه المتطلبات ما يلي :

أولاً : العمل الجاد على حل مشكلة أراضي الدولة الداخلة ضمن تنظيم بلديتي الزرقاء والرصيفة وتشويضها على أصحابها ببدل مثل رمزي يحقق دخلاً لخزينة الدولة. ويستغرب أهالي مدينة الزرقاء والرصيفة لماذا هذا التأخير في تفويض هذه الأراضي الداخلة ضمن حدود المدن والمخدومة بجميع الوسائل من كهرباء وماء وطرق، فنرجو من الحكومة ان تأخذ هذا الأمر بكل جدية

سواء في محافظة الزرقاء أو في باقي المحافظات.

ثانياً : رصد المخصصات اللازمة لإنشاء مستشفى حكومي على الأرض المخصصة لهذا المستشفى بجوار كلية التمريض في منطقة ياجوز. لأن المستشفى الحكومي الوحيد في محافظة الزرقاء والتي يبلغ تعدادها (ستمائة) ألف لا يكفي لها ولا يسد حاجتها.

ثالثاً : زيادة الاهتمام بالحفاظ على البيئة وذلك بالنقل القوي لمكب النفايات في الرصيفة الى منطقة بعيدة عن السكان حيث ثبت ضرره الصحي على سكان المنطقة. ويستغرب أهالي الرصيفة بتأخير نقل هذا المكب، مع أنه قامت لجنة وزارة بالكشف على المكب الموجود حالياً واختارت مكاناً آخر مناسباً لمكب آخر. . وكذلك الحد من تسرب الروائح الكريهة من محطة الحربة السمراء التي تزعج المناطق السكنية المجاورة لها في مناطق الضليل والخالدية وهذه المحطة تحتاج الى اعادة تكييف وإلى اعادة تكنولوجيا متطورة من اجل ازالة هذه الروائح.

رابعاً : اتمام تنفيذ مشروع شبكة الصرف الصحي في المحافظة حيث أن هناك أحياء أهلة بالسكان تعاني من مشكلة الحفر الامتصاصية وما تحدثه من تلوث وأمراض ومشاكل ونزاعات بين الجيران

الأردني خدمة للمواطن وبناء الوطن. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

سيادة رئيس المجلس : وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، الدكتور يوسف الحصاونة.

الدكتور يوسف الحصاونة : بسم الله الرحمن الرحيم، لقد شرفني اخواني في كتلة الحركة الاسلامية الاخوان المسلمون ومعهم سعادة الاخ الدكتور نايف أبوتايه في الحديث باسمهم وهذا شرف عظيم.

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى جميع الانبياء والمرسلين، أعوذ بالله من الشيطان الرجيم : يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا، يصلح لكم أعمالكم، ويغفر لكم ذنوبكم، ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً، صدق الله العظيم.

سيادة الرئيس
السادة الزملاء الكرام
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
وعد ، ،

فان ما تمر به أمتنا من ظروف عصية ومخاطر جسيمة من تداعي الأمم عليها كما تداعي الأكلة على قصعتها، وانقسام صفوفها، وتخاصم قياداتها، وهيمنة عدوها على ثرواتها، ومصادرة لسيادتها، وهوان على أعدائها واستباحة حرمانها، واحتلال لمقدساتها، كل ذلك يدعونا جميعاً الى التداعي الى سبيل الخلاص والبحث عن طريق النجاة.

وبخاصة في جبل الأمير فيصل ومنطقة ياجوز وحي أم جراداة بالرصيفة.

خامساً : الطلب من الحكومة دعم المزارعين وخاصة في منطقتي الأزرق والضليل وذلك بالارشاد والتوجيه والمساهمة بتوفير الآليات الزراعية والتراكتورات بأسعار مدعومة ودعم مربي الدواجن والاغنام ومزارعي الاقبار باعلاف مخفضة. وكذلك العمل على معالجة وتصريف الحليب الطازج يوميا الذي يكب في الوديه.

سادساً : الطلب من الحكومة العمل على المساهمة باخراج مشروع المدينة الرياضية في محافظة الزرقاء الى حيز الوجود وخاصة أن الأرض والمخططات لهذا المشروع جاهزة حتى تكون هذه المدينة متنفساً رياضياً واجتماعياً وثقافياً لشباب المحافظة.

سابعاً : إيصال الطرق والماء والكهرباء الى جميع قرى المحافظة وخدمة المشاريع الزراعية في المحافظة.

سيادة الرئيس - الزملاء النواب في ختام كلمتي اطلب من الحكومة دعم الشعب الفلسطيني في كفاحه أو زيادة دعم الشعب الفلسطيني في كفاحه وضموده ضد الصهيونية لاسترداد حقه في تقرير مصيره على أرضه، كما أبارك لانتفاضتنا دخولها العام الرابع وكذلك أطالب الحكومة اعطاء أهل غزة المقيمين على أرض الأردن التسهيلات الكاملة حتى يتيسر لهم حرية الحركة والتنقل والمشاركة مع الشعب

هكذا من الأصول

ان هذا الذي نمر به اليوم ما هو الا عقوبة البعد عن منيح الله والحكم بغير ما أنزل الله «فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى» ومن أعرض عن ذكري فان له معيشة ضنكى ونحشره يوم القيامة أعمى».

سيادة الرئيس
السادة الزملاء الكرام

انطلاقاً من التزامنا بواجب الدعوة الى تطبيق شرع الله وتحكيم شريعته في حياة الأمة، فقد طالبنا الحكومة منذ عام بالتوجه نحو تطبيق الشريعة الاسلامية في المجالات الاقتصادية والتربوية والاعلامية نحو استئناف الحياة الاسلامية في مختلف جوانبها. وتأتي الموازنة الثانية بعد مرور عام على مطالبتنا دون أن نجد أثراً ملموساً أو تقدماً ملحوظاً في هذا المجال.

ولعل ازمنا الاقتصادية الراهنة مناسبة كبيرة للتوجه الجاد والمخلص نحو مساحة لاقتصاد اسلامي.

ولكن خططنا التنموية القادمة خطة اقتصاد اسلامي قائمة على الاستثمار بالمشاركة والمشاركة في مشاريع تنموية حقيقية مولدة لفرص العمالة، ولكن هذه فترة انتقالية لتجربة ريادية فان فشلت لا قدر الله، فشأننا شأن سابقاتها من الخطط، وإن نجحت فنكون قد حققنا ظفرنا بمرضاة الله سبحانه وتعالى أولاً وحققنا تنمية ذاتية محررة من القيود الخارجية والأعباء الربوية. ولكن تعلق تطبيق هذه الخطة نظراً لمجديدات رأس المال المحلي فليبدأ بتطبيقها على مستوى إحدى محافظات المملكة.

وفي هذا المجال فاننا نطالب الحكومة بما يلي :

١ - اعادة النظر في جميع القوانين المالية لتتفقها بما يتفق منها مع الشريعة الاسلامية وتبني تشريعات اقتصادية اسلامية مستندة الى مجموعة جميع المذاهب الفقهية في اطار حديث ومتلائم مع متطلبات المجتمع المعاصر.

٢ - البدء باستخدام سندات الخزينة المخصصة للاستثمار بالمشاركة لدعم مشاريع القطاع العام ومشاريع البلديات والأوقاف. وتشجيع الاستثمار في سندات المقارضة، ويكون الاستثمار في السندات جميعاً على أساس تقرير الحق للمستثمرين بالحصول على حصصهم في العائد وفقاً لحجم استثماراتهم في تلك المشاريع.

٣ - التفاوض مع المؤسسات والبنوك العربية والاسلامية للمشاركة في المشاريع الاستثمارية المهيئة لتصدير المتوجات بما يكفل القدرة على تسديد الأقساط والأرباح المستحقة من حصيلة الإيرادات بالعملة الأجنبية المتأنية عن التصدير.

٤ - البدء في تقديم التسهيلات للمصارف التي تعمل وفق أحكام الشريعة الاسلامية للاستثمار في المشاريع التنموية والصناعات التصديرية المولدة لفرص العمالة والمحقة للعملاء الاجنبي دعماً للحساب التجاري والحساب الجاري لميزان مدفوعات الدولة.

٥ - أن تباشر صناديق الاقراض الزراعي والامكان عملياتها المصرفية وفقاً لمبدأ الربحية وأرباح معقولة وأن تتبعد عن أسلوب الاقراض الربوي.

٦ - أن تسارع الحكومة الى اصدار قانون الزكاة ليرفد صندوق المعونة الوطنية في محاربة الفقر وتمويل مشاريع التأهيل للعاطلين عن العمل. وشئ الأبوأب الشرعية للانفاق.

سيادة الرئيس
أيها الاخوة الزملاء الكرام

لقد جاءت الموازنة العامة وخطابها للعام المالي ١٩٩١ في ظل ظروف صعبة وقاسية علينا جميعاً مواطنين ومسؤولين. ونحن إذ نقدر الأثر البالغ لانكاسات هذه الظروف على أوضاعنا الاقتصادية والمالية والنقدية وعلى اعداد وثيقة الموازنة. فإننا سنعرض بإيجاز ملاحظتنا على الموازنة وخطابها على النحو التالي :

أولاً : المديونية العامة للدولة :

اننا ننظر بقلق شديد الى تنامي المديونية العامة للدولة وخصوصاً الخارجية منها وما ترتبه من أعباء جسيمة على شعبنا وما يعكسه ذلك من ضغط على إرادتنا السياسية وفرض برامج تصحيحية. والحق أضرار جسيمة بقطاعاتنا الاقتصادية. واهتزاز لمصادقية الدولة المالية وتدهور في استقرار أوضاعها النقدية. كل ذلك قد تم بسبب اغراق الدولة في مديونية مذهلة وقبل وقوع أزمة الخليج، على أيدي حكومات لم تراعى أمانة المسؤولية عن هذا الشعب.

ان برامج التصحيح الاقتصادي كان ينبغي أن تبدأ منذ فترة طويلة وأن تكون متبناة منا لا مفروضة علينا لو أن من تداولوا مسؤولية الحكم كانوا ملتزمين بأمانة المسؤولية.

لقد بلغ حجم المديونية العامة للدولة (٧,٢) مليار دينار وهو ما يعادل مجمل الناتج المحلي لمدة ثلاث سنوات تقريباً الامر الذي يعني أن الشعب الاردني لو صام ثلاثة أعوام كاملة عن كل استهلاك ثم وجه مجمل ناتجه لسداد المديونية العامة للدولة لما استطاع ذلك حيث سيبقى منحنى الالتزام على الدولة بسبب الفوائد الربوية المذهلة على هذه المديونية فوق مستوى منحنى الناتج المحلي.

ان ما يقارب من ٣٠٪ من موازنة الدولة تذهب لخدمة الدين العام. حيث أظهرت أرقام الموازنة أن ما مجموعه ٣٠٨ مليون دينار خصصت لتسديد الفوائد والأقساط المستحقة على الدولة منها ١٧٣ مليون دينار فوائد مستحقة.

لقد أورد تقرير اللجنة المالية أن معادلة الدين العام آخذة في التجاوز للحدود الآمنة الى مساحة الخطر حيث قدرت بحوالي ٣٩٪ إذا لم تفلح الحكومة في جدول ٥٠٪ من فوائد ديون الدولة الصناعية. من هنا نطالب الحكومة بانتهاج سياسة عدم اللجوء الى الاقتراض الا في حدود الضرورة القصوى وإن تنتهج سياسة التخفيض السنوي لصافي الزيادة في الاقتراض والتوجه نحو بناء اقتصاد اسلامي يقوم على تنمية الموارد الذاتية والاعتماد على مصادر محلية. ولو طال أمده وتحملنا في سبيل تحقيقه الصعوبات

هكذا من الأصل

التي تصون كرامتنا وتدفع المخاطر عنا وتعزز استقلالية ارادتنا.

ثانياً : النفقات

يلاحظ في وثيقة الموازنة أن النفقات الجارية للدولة بلغت ما يقارب ٨٩٠ مليون دينار في حين أن الإيرادات المحلية قد بلغت ٧٠٢ مليون دينار وإذا ما أضيف إلى الإيرادات المحلية الإيرادات الجارية والبالغة ١٥٠ مليون دينار والمتأتية كمساعدات ومنح أجنبية فإن مجمل الإيرادات بقيمة ٨٥٢ مليون دينار مما يعكس عجزاً في الموازنة الجارية قدره حوالي ٣٨ مليون دينار.

إننا نتطلع إلى اليوم الذي تصبح فيه إيراداتنا المحلية كافية لتغطية نفقاتنا المتكررة دون الاعتماد على الإيرادات الجارية المتأتية من المساعدات والمنح الأجنبية لأن مثل هذه الإيرادات غير مضمون جريانها في حين أن نفقاتنا الجارية غير مأمول نقصانها.

إننا ندعو إلى ضغط النفقات الجارية قدر الامكان وفي كل عام. ولقد لاحظنا أن حجم الاتفاق المتكرر على الرواتب يعقود ما زال كبيراً لا بل زاد في بعض المؤسسات علماً بأن وضع الدولة لا يتحمل مثل هذه المرتبات الكبيرة. وأن الضغط على سوق العمل في مختلف التخصصات لا يبرر الإبقاء على هذا الوضع.

ثم لا بد أن يعطى القطاع العام القدوة من نفسه في ترشيد الاستهلاك سواء في الاثاث أو الأدوات والاجهزة أو اللوازم عموماً أو الطاقة وأن يقتصر منها على الضروري. وأن تصان

موجودات الدولة ولا يلجأ إلى هدر أي مورد من مواردها أو مبروداتها وأن يتم استغلالها واستخدامها إلى أقصى طاقاتها الانتاجية.

إننا إذ ندعو إلى ضغط الاتفاق الحكومي وخصوصاً في باب النفقات الجارية لنطالب باطلاق طاقات الدولة وامكاناتها وتفعيل أدائها لزيادة الإيرادات لتغطية العجز في الموازنة كما نود أن نؤكد على ضرورة توجيه النفقات الرأسمالية نحو المشاريع التنموية المولدة لفرص العمل والرافدة لصادراتنا الوطنية.

إن تغطية العجز السنوي يكون بزيادة الإيرادات وتقليص النفقات لا باللجوء إلى الاقتراض لتغطية عجز بعجز والعجز الحقيقي في الموازنة هو حجم الاقتراض السنوي الموجه لرغد الإيرادات في تغطية مجمل النفقات. ولذا فإننا نرى العجز في هذه الموازنة هو ٣٤١ مليون ديناراً بعد تخفيض اللجنة المالية له بعشرة ملايين وليس ٢٠٦ ملايين ديناراً. وإننا إذ نشك في إمكانية تحقيق الإيرادات المقررة في وثيقة الموازنة لتتوقع والحالة هذه أن يرتفع رقم العجز ليتجاوز الرقم الوارد فيها.

سيادة الرئيس

السادة الزملاء

إن حجماً كبيراً من الاتفاق العام للدولة غير مدرج في وثيقة الموازنة ويتجاوز مبلغ ٥٠٠ مليون دينار في موازنات المؤسسات العامة غير خاضع لموافقة مجلسكم الكريم، ولقد طالب المجلس في العام الماضي بإدراج موازنة تلك المؤسسات في وثيقة الموازنة أو تقديمها معها. غير

أنه احتج في حينها بعامل الوقت كمحدد لتلبية ذلك المطلب.

من هنا فإننا نؤيد قرار اللجنة المالية بأن تعدل التشريعات اللازمة الكفيلة بإدخال موازنات تلك المؤسسات في الموازنة العامة للدولة كي يتسنى لمجلس الأمة الاشراف على الاتفاق العام في شتى مجالاته.

ثالثاً : في السياسات

(أ) في السياسة التعليمية :

إننا إذ نؤيد ما ورد في تقرير اللجنة المالية لنود أن نؤكد على ضرورة العناية الفائقة بالسياسة التعليمية بأن يعاد للنظام التعليمي مكانته وصدارته وأن يبيأ لمناخ التعليم فرص الابداع والابتكار والتطوير وأن يرتبط التعليم ارتباطاً عضوياً بالتربية وأن يسير العلم في محراب الايمان وأن توجه المعرفة نحو تحري الحقيقة وأن يترجم نظام التعليم فلسفة التربية في المجتمع المسلم القائم على الايمان بالله والعلم النافع والعمل المخلص المتواصل إذ لا إسلام بغير علم. ولا علم بغير عمل ولا عمل بغير اخلاص. إننا نؤمن أن حضارة الأمة تقوم على نظام التعليم وفلسفة التربية فيها.

من هنا فإننا نطالب بإيلاء المعلم اهتماماً خاصاً ورعاية متواصلة وقد آن الأوان لدفع مهنة التعليم إلى أطوارها المهني المؤسسي بإيجاد نقابة مهنية للمعلمين تعني بشؤون هذه المهنة وتتحمّل مع الحكومة عبء مسؤولية رعاية هذا القطاع العام.

(ب) في السياسة الاعلامية :

إننا إذ نقدر النقلة المتأنية لوسائل الاعلام في التحرك نحو التعبير عن ضمير الأمة والدفاع عن قضاياها لنطالبها بأن تضطلع بدور ريادي أكثر فعالية في حمل هموم الأمة وتخصيص ساعات البث الاذاعي والتلفزيوني للتوعية المستمرة بالأخطار المحدقة وبث روح التصدي لكل أعداء الأمة وتصميم الدورات البرمجية على أساس خطة هادفة شاملة لمعطيات المرحلة ومتطلباتها وأن يتجاوز الاعلام دوره كمرآة ناصعة تعكس الحقيقة إلى أخذ دور ريادي في المساهمة بالأصلاح حيثما دعت الحاجة.

(ج) في السياسة الصحية :

إننا إذ نؤيد تقرير اللجنة المالية فيما ذهبت إليه حول السياسة الصحية لنود أن نؤكد على ضرورة وضع خطة متكاملة لجعل المراكز والمستشفيات التخصصية التابعة لوزارة الصحة والقوات المسلحة والجامعات الأردنية متاحة لخدمة المواطنين كافة ولممارسة الاختصاصيين الأكفاء دون تمييز.

كما ونؤكد على العناية التامة بتأمين المستشفيات والمراكز الصحية في المملكة بالأدوية اللازمة والأدوات الضرورية التي تحتمل المريض والطبيب وتتطلع أيضاً إلى ضرورة البدء بتوسيع خطة التأمين الصحي في ظل خطة تستهدف التأمين الشامل في المستقبل.

(د) في السياسة الزراعية :

إن كتلة نواب الحركة الاسلامية الاخوان المسلمون يؤيدون ما جاء في تقرير اللجنة المالية

هكذا من الله على

حول القطاع الزراعي ويعتقدون أن هذا القطاع يحتاج الى جهد استثنائي وخطة إنقاذ لهذا القطاع الذي كاد يشرف على الانهيار. من هنا فاننا نطالب الحكومة بإعادة جدولة قروض المزارعين واعفائهم من الفوائد المستحقة عليهم واعطائهم فترة امهال كافية كي يصلحوا أوضاعهم وهم وكما جاء في تقرير اللجنة المالية أولى وأحق بالدعم من بنك البتراء أيها السادة الذي دفع عنه من خزانة الدولة ما يزيد على مبلغ ٢٥٠ مليون دينار بواسطة بنكمكم المركز.

(هـ) في السياسة الدفاعية والأمنية :

اننا نطالب بإيلاء قواتنا المسلحة أهمية خاصة ونحرص على الاستمرار بالعناية بها في مجالات التطوير والتدريب والتسلح لكي تتمكن من تحقيق أعلى المستويات في القدرة القتالية.

كما نطالب الحكومة برفد قواتنا المسلحة بتشكيلات جديدة من شباننا المؤمنين بربه المستعد للتضحية والجهاد في سبيله الذي يعشق الشهادة ويبادل أنفسا تموت غدا بأنفس لا تموت أبدا في سبيل صون حرمة الوطن وتحرير فلسطين العربية المسلمة من البحر الى النهر. كما أننا نؤكد على مطالبة الحكومة بوضع سياسة واضحة المعالم تحكم خدمة الجنود والضباط كي يستقر في روع جنودنا وضباطنا حالة من الاستقرار والأطمئنان النفسي على مستقبلهم وعلى مستقبل لقمة العيش لأبنائهم. ولا نقر أن يفاجأ الجندي أو الضابط بين يوم وليلة بأنه قد أحيل على التقاعد أو أستغفى عن خدماته دون أن يعطى فرصة لتحضير نفسه لذلك أو أن نجد نحن الوسائل.

الكفيلة بإعادة تشغيله داخل المجتمع المدني كما هو مطبق في معظم دول العالم.

واننا نؤكد على وضع خطة شاملة لتوسيع قاعدة المشمولين بالجيش الشعبي لتشمل كل قادر على حمل السلاح حتى لا يبقى في الوطن قادر على حمل السلاح دون أن يعد ويستعد وأن يكون هذا الجيش رديفا قادرا وفاعلا لقواتنا المسلحة الباسلة كما نرى ضرورة الاهتمام بأجهزة الدفاع المدني وتوسيع قاعدة المشمولين بالتدريب على أعمال هذا الجهاز في شق محافظات المسلكة.

كما نطالب بالعناية الفائقة بالأجهزة الأمنية كي تتمكن من تأدية دورها الفاعل كعين ساهرة على أمن الوطن واستقراره وأن تمكن من أداء رسالتها بدعمها وفق أقصى الامكانيات المتاحة. كما لا بد من إيجاد نظام للحوافز تقدم للذين يقدمون جهودا شرطية متميزة مستندة الى عقيدة وأخلاق وقيم هذا المجتمع المعطاء.

(و) في الإصلاح الاداري :

ان حركة التطوير والإصلاح الاداري أيها الاخوة تأتي في مقدمة أولوياتنا إذ أن جهاز الادارة العامة في الدولة هو أداة لتنفيذ سياساتها ونعتقد أن موضوع الإصلاح الاداري لم ير النور خلال العام الذي مضى ولم يتقدم خطوة ملموسة في الاتجاه الصحيح.. اننا نحن نواب الحركة الاسلامية نتنظر من الحكومة اجراء تطوير اداري رفيع المستوى من خلال اعادة النظر في هيكلية الجهاز الاداري لكل مؤسسات الدولة كما نطلع الى حركة إصلاح حقيقي نرى من خلالها الرجل المناسب في المكان المناسب.

(ز) في السياسة الشبابية :

الشباب عدة الامة ووسيلة تحقيق رجائها وعماد نهضتها. ورسولنا صلى الله عليه وسلم يقول في حديث شريف : «نصرت بالشباب». من هنا فاننا نطالب الحكومة بإيلاء السياسة الشبابية عناية متميزة من خلال اعداد خطة متكاملة للتربية الشبابية تعكس التوازن والتكامل بين التربية العقلية والروحية والتربية البدنية كي يتبوأ الشباب دوره الفاعل في تحمل مسؤولياته ودفع مسيرة البناء والتطوير في أرجاء الوطن.

السيد الرئيس

حضرات النواب المحترمين

اما عن مطالب محافظات المملكة وألويتها فاننا نعرض لها بإيجاز على النحو التالي :

أولا : في المجال الزراعي

نطالب بالتوسع في شق الطرق الزراعية وتكثيف خدمات وزارة نشطة للزراعة وفتح المحميات الرعوية في وقت مبكر لا سيما أنه قد تأخر موسم هطول الأمطار هذا العام كما نطالب بتأمين الأعلاف لمربي المواشي والاسراع في تفويض الأراضي الصالحة للزراعة وتبسيط اجراءات ذلك التفويض وازالة الشبوع في المملوك منها.

ثانيا : في المجال الصحي

لا بد من الاسراع في استكمال المستشفيات التي بدأ بتنفيذها ومجهيز تلك التي تم انجازها. كما ونطالب ضمن الممكن

بتحديث المستشفيات في المحافظات والألوية والعمل على تزويدها بالأجهزة والكوادر المتخصصة ولا بد من العناية بتطوير المراكز الصحية أيضا والتوسع في انشاء الشامل منها.

ثالثا : في مجال الطاقة والكهرباء

نطالب بإيصال التيار الكهربائي للتجمعات السكانية في مختلف المناطق وخصوصا تلك التي أدرجت على خطة مشاريع انارة الريف الاردني.

رابعا : في مجال الخدمات الهاتفية والبريدية

نطالب الحكومة باحداث شعب ومكاتب بريدية في مناطق الريف والبادية ونطلبها السعي لتحويل الخدمة الهاتفية الى خدمة آلية في التجمعات ذات الكثافة السكانية المعقولة سيما تلك التي أدرجت في خطة وزارة الاتصالات منذ زمن.

خامسا : البلديات والمجالس القروية

نطالب بدعم المجالس البلدية والقروية لرفع مستوى خدماتها واحداث بلديات ومجالس قروية في المناطق ذات الكثافة السكانية التي تؤهلها هذه الكثافة لاحداث بلديات فيها مع الحفاظ على مساحة الرقعة المزروعة وعلى الطبيعة الزراعية لقرى الريف والبادية.

سادسا : الأشغال والاسكان

نطالب باقامة مشاريع الاسكان في المناطق الريفية لتشجيع الهجرة المعاكسة اليها كما نطالب بالعمل على التخفيف من معاناة السكن

هكذا من الأفضل

في المخيمات وذلك بالسماح للمواطنين بالتوسع العمودي في البناء داخلها. كما نطالب بإيلاء عناية خاصة لمشكلة الخدمات في مدينة أبو نصير السكنية وخاصة التدفئة. كما نطالب بإلغاء القوائد المترتبة على المستفيدين من مشاريع الاسكان والتطوير الحضري.

سابعاً : في مجال الأوقاف

نتمن انشاء المدارس الشرعية ونطالب في التوسع بها وفتح دور للقرآن ومراكز ثقافية اسلامية للذكور والاناث واعطاء المسجد دوره الريادي كما اراده له رسول الله صلى الله عليه وسلم طيلة اوقات الليل والنهار.

كما ونطالب بسد العجز الواضح في عدد الأئمة والوعاظ في مساجد المملكة ونسب بوزارة الأوقاف أن تتحمل قسطاً من تكاليف بناء المساجد وذلك لتشجيع نشر بيوت الله على أرض الرباط بجانب عدو يستهدف العقيدة والحضارة.

ثامناً : أبناء غزة

أيها الاخوة انهم شريحة فلسطينية مجاهدة أثبتوا على مدى سني الاحتلال البغيضة أنهم الأسبق الى حمل الحجر والخنجر والبندقية والى تقديم الشهداء رجالاً ونساء وظروف المعاناة والاحتلال قلقت بجزء من هذا الجسم المجاهد ليعيشوا معنا فلا أقل من أن نوفر لهم الفرصة ليعيشوا ظروفًا ميسرة تضمن لهم لقمة العيش ووسيلة العمل وحمل البطاقة التي تدل على وجودهم. كل ذلك ونحن على قناعة بأن

أنظارهم لا تتردد لحظة واحدة عن أرضهم الطاهرة المقدسة أرض فلسطين وغزة هاشم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

سيادة رئيس المجلس : وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، المتحدث الأخير الشيخ يعقوب قرش.

السيد يعقوب قرش : بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وعلى آله ومن والاه

السيد الرئيس / السادة النواب الأكارم. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ان موازنة اليوم بمجملها لا تخرج عن مسيرة أربعة عقود من الزمن من استمرار عجز واعتماد على مساعدات وقروض تزداد بها يوماً بعد يوم انهبنا عن أرضية استقلالنا الكامل وتدميراً لبنان المواطن المنتج وأخذنا هذا المواطن الى الترف والاستهلاك ووصولاً به الى مذلة الدين وشروط قوى الاستكبار.

واننا أحوج ما نحتاج الى نهج صادق جلدي التغيير تكون قيادات الشعب به على رأس حربته السعة نصيح وإذرة كفاح ومصدر قرارات تنبع من سيادة واستقلال. يعلمون الآخرين ان الحياة لا معنى لها من غير اعداد لقتال طويل ندافع فيه عن وجودنا وكياننا نعيد لهذه الامة وحدة موقفها وحرية قرارها السياسي من منطلق قول الله تعالى (ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين) ان المتفحص للموازنة اليوم يلمح بها الوجه المعجوز البائس وقد أصابته عمليات التجميل في موقع وعمليات التخدير في مواقع

تصب كلها في مسرب واحد مسرب اعلاء راية الجهاد والقتال ضد من يستبيحون الاقصى الشريف.

لقد تركنا يوماً حالة الحذر وروح القتال وأردنا الأمن والاستقرار وأقبلنا على الدنيا وسلطانها فابتلانا الله تعالى بالجوع والخوف وهانحن اليوم نعيش حالة الخوف والترقب مع الجوع والحاجة لاستبدالنا طريقة طلب الرزق من تحت ظلال السيوف ويريق البنادق الى طلب الرزق من اموال البنك الدولي والاعتماد على قوى الاستكبار وعلى الأنف عملة بالشيطان الأكبر. ونواب الامة مطالبون باعادة روح الصمود والقتال لشعبهم وان تكون الصراحة والوضوح هي محور توجهاتهم والتي لا معنى لها الا بجمع الصف الواحد على درب طويل من تعميق للسيادة ومعاني الاستقلال وذلك بالتخلص من عدو يحتل أرضنا هناك يضع شروطه المنظورة وغير المنظورة على أراضيها هنا من منطلق القوة مقابل روح الهزيمة وعدم القتال.

واني لأربأ بأنفسنا أن نكون كغيرنا من المجالس نمر كل شيء من غير العودة الى قاعدة مصلحة الامة ومطلب الله سبحانه وتعالى منا في هذا الوقت والذي لا يمكن أن ننفذه ما لم يكن قرار تغيير نهجنا قراراً جذرياً أساسياً ينقلنا من حال المعجز ورد الفعل الى حال الاقتدار والفعل.

وان أي حكومة خالية قائمة أو معدلة أو مشكلة ترضى بتنفيذ مثل هذه الموازنة والتي تقول بلسان عربي فصيح انها ليست موازنة جهاد

متجاهلة ان القرار الاصيل هو موازنة حرب تجعل كل مواطن جندياً يدافع عن بيته وأرضه وتبني السبل للتخلص من شرذمة اليهود الذين اجتمعوا من كل حذب وصوب يريدون ابتلاع الأرض واقتراض الامة ولن يوقف هجمتهم هذه إلا شعب مدجج بالسلاح حول الأرض الى غابات بنادق يضع الله بهم حينذاك الرعب في قلوب عدوهم.

وان مسؤولية الاخوة الزملاء في حمل هذا الامر وتجميع القوى من أجل هدف البقاء والحرية والعودة الى كامل الاستقلال والسيادة ورفض فرض أي سياسة تجعلنا نتنازل عن حقنا في كامل تراب بلادنا فلسطين وعن وجوب الاعداد للدفاع عن أراضيها ووجودنا في الأردن هو الهدف الأساسي الذي يجب أن نصدق شعبنا فيه فنعود جميعاً الى طريق النقش والبساطة جنباً الى جنب مع طريقة البناء والانتاج وجنباً الى جنب مع السلاح والقوة الشعبية المسلحة والتي تكون على كامل خط المواجهة تجعل عدونا يعيش على أعصابه ليلاً ونهاراً ينتظر الموت الزؤام ينقض على رأسه بيد شعب يعيش على أرض الرباط تقوده قيادات جعلت الآخرة قبلتها ونصرة الامة هدفها وخلقت من وراء ظهرها دعوات اليأس والاحباط والاستسلام لأوهام القوة والارهاب العالمي.

وعسى أن لا يكون خط اخواننا من السادة النواب من هذه الموازنة هو فقط ما يمكن أخذه لمناطقتهم بقدر ما يكون خطهم هو كيفية الدفاع عن أهلهم ووطنهم وأن يكون الصوت واضحاً وعالياً بالحاجة الى موازنة غير عادية

هكذا من الشعب

وقال وتحرير انما هي حكومة لم تصدق شعبها في أخذه الى طريقه عزه وتحمره وعليها ان تتحمل خطيئة تعزيزها لسياسات اجتماعية واقتصادية ودفاعية وسياسية كلها بمجملها لا تؤدي الى مطلب الأمة الأساس في حقه في العيش على أرضه بعز واقتدار وتحمر أرض الاسراء من واقع القوة والجهاد الطويل وذلك عن طريق إيجاد المجتمع التماسك العسكري المحارب الصلب.

حضر التواب الأكارم

ولو أردنا التعليق على قانون الموازنة من ضمن النهج السائر والذي لا نقره لرأينا المأساة الكبيرة التي تحيق بالوضع الحالي والاقتصادي للوطن ووضوح مدى الانهيار الذي أصاب اقتصادنا الوطني من المخاطر التالية :

- ١ - مديونية تقرب من سبعة مليارات ونصف المليار دينار.
- ٢ - عجز مؤكد يزيد عن خمسمائة مليون دينار.
- ٣ - عجز متتظر بسبب انخفاض تقديرات ضريبة الدخل العالية وتقديرات الرسوم الجمركية والضرائب الإضافية.
- ٤ - سياسة الاقتراض المتواصلة والتي تبلغ قيمتها هذا العام ٣٥٠ مليون تقريباً.
- ٥ - خدمات مديونية عالية بقيمة تزيد على ٣٠٨ مليون دينار وهذا يقترب من نصف الإيرادات ومع جدولة للديون الأمر الذي يمس موازنات قاتلة في السنوات القادمة وعلى الأخص مع انحسار النمو وشح الواردات مما سيؤدي الى كارثة اقتصادية.
- ٦ - عدم إخضاع المؤسسات الحكومية ذات

الاستقلال المالي للرقابة العامة والذي ستتحمل أعباءها وخسائرها في هذه الموازنة والموازنات القادمة رغم طلبات العديد من الزملاء في سنوات سابقة.

٧ - عدم إدراج تعويضات للمقاولين حسب القرار المقدم لمجلس الوزراء في ٨٩/٨/٣٠ مع ميزانية هذا العام علاوة عن مخاطر أكبر بدأت تتر استقارنا من الداخل أذكر مثالي عليها:

أ) البطالة والتي لم تنطرق الموازنة لخطورتها اليها وكان العاطلين عن العمل ليسوا من هذا المجتمع وقد أصبحت خطراً رهيباً بعد أحداث الخليج.

ب) العملات التي طبعها البنك المركزي بدون غطاء وبشكل مخالف للقانون مع قرار علاجه لمشكلة بنك البتراء والبالغ مجموعها ٦٥٠ مليون دينار تفوق بهذا المجموع رصيد البنك المركزي من العملات الصعبة والتي قدرها بستمائة وستون مليون دولار أي ما يقارب ٤٣٠ مليون دينار وهذا يعني عجز في البنك المركزي بقيمة ٢٢٠ مليون دينار ويبقى الخطر الأكبر الخطر الخارجي وهو الخطر الصهيوني وقد ازداد قوة بمئات الآلاف من القادمين للاستيطان في أرض المسلمين من غير أن تشير موازنتنا الى أي رقم يساهم في مجابهة هذا الخطر أو دعم أي عمل من أي

وصنعها ويكون هذا التنظيم ملتفاً ومنبثقاً عن الجيش العربي الذي كان أبرز ما فيه دوماً عناصره وطاقاته البشرية المتميزة وأن نركز استراتيجيتنا الدفاعية على الحاق أفدح الخسائر البشرية بالقوات الغازية والمتربصة بنا معتمدين في الاليات والمعدات الثقيلة المكلفة على التكامل العربي، وعلى الأخص العراق الشقيق.

ولقد شاهدنا أثر المقاومة الشعبية في طرد العدو من لبنان الشقيق حيث لم يجابه العدو بالقوة العسكرية اللبنانية الضعيفة المنقسمة على ذاتها هذه هي الاستراتيجية الوحيدة في رأينا والتي تشعر المواطن بأمن أكبر كما تشعره بالانتفاء وهي استراتيجية واقعية غير خيالية بسيطة التكاليف كما نستفيد من استثماراتها الناجحة في حسن تنظيم قواتنا المسلحة في قيادة الشعب المنظم الملفت حولها في اعمار الأرض والهوض بالانتاج الزراعي والحرفي والصناعي الخفيف موزعين سكاننا في تحصينات متجة على طول المملكة وعرضها جاعلين من كل مستوطنة بشرية حصن انتاج وقلة في وجه الأعداء.

(٢) ان تغيير استراتيجية الدفاع هذه تساهم جذرياً في القضاء على عدونا الداخلي الأول الاستهلاك وأنماطه والتكبر عن العمل وتحلف القيم الاجتماعية البالية في هذا الخصوص... وكما يحدث انقلاباً في مجتمعنا من مجتمع مستهلك سلمي متدمر متفكك ممثلاً بالأحقاد الى مجتمع منتج

نوع لا يقف هذا السيل البشري نتيجة لما تقدم وحفاظاً على وجودنا وبقائنا. أولاً وتنمية لمجتمع متماسك مقاتل ثانياً. فلا بد من نقلة نوعية وكاملة لتنظيم حياة الشعب والمواطن الأمر الذي يلزمنا لاعادة تنظيم مؤسساتنا بشكل يجعلها قادرة على المواجهة والصمود بحيث تتعمق مسيرة حريتنا أولاً وأن يكون الجهاد ضمانتنا وقدرنا ثانياً وان يكون الاسلام طريقنا وهدفنا ثالثاً وذلك بأن نركز أهدافنا في هذه المرحلة على الوجه الذي ذكرناه في موقفنا من الموازنة للعام السابق وهي على الوجه التالي :

(١) لا يمكن لدولة محدودة السكان والموارد على أطول خط مواجهة أن تحقق مقتضيات الدفاع عنها بالاساليب التقليدية الباهظة التكاليف والتي لو افترضنا اننا نستطيع دفع نفقاتها الباهظة فانها لا تكفي أبداً أمام تجهيزات العدو المتفوقة..

وميزانيتنا الدفاعية (من دون التسليح) تكلفنا ربع النفقات الجارية بل بالأحرى ٤٠٪ من تلك النفقات اذا استثنينا من النفقات الجارية خدمة الدين... وفي رأينا أنه ليس لنا طريق للدفاع الحقيقي الواقعي الا عن طريق تنظيم الشعب بأكمله وتسليحه بجميع أنواع الأسلحة الخفيفة التي لا تحتاج الى تحديث كل فترة قصيرة والتي يمكن لمشاغلنا ان تركز على صيانتها

فلماذا من الشغل

الجماعي متوحد سعيد يعمل لهدف سام يستشعره أفراد كل صباح ومساء ويستشعرون انهم أجزاء هامة من كل عظيم.

كل هذا لا يكون الا بتغيير النظم التربوية والاعلامية بشكل يربط الفرد والاسرة والمجتمع بمبادئ سامية وأهداف عالية وأخلاق حميدة. . . يعين على نجاح هذه النظم تغير نمط المعيشة من استهلاكية مخدملة الى منتجة خادمة لنفسها وللمجتمعها ولبسلادها وان ترتبط هذه المناهج بحضاراتنا الاسلامية المستهدفة من قبل الحضارات الغربية الغازية، القاصدة تغريب هذه الأمة وابعادها عن مصدر قوتها: الاسلام، الذي هو دين المسلم المتتمي وحضارته كما هو حضارة الكتابي المتتمي لا يعدلان عنه شيئاً ولا يستبدلان أية حضارة بحضارتها الواحدة، فالوحدة الوطنية التي تتعرض للتفكك عمل المستويين القومي والفطري لن تجد لخميتها في ترابط ذاتي عفوي متجذر في ضمير كل فرد مثل رابطة الاسلام وحضارته وكل من يمني نفسه بغير ذلك لن يفقد بلاده الا الى مزيد من التفكك والاستضعاف.

حضرات السادة النواب،

ليس لنا ولشعبنا نجاهة في رأينا الا بما اقترحنه في كلمتنا . . فمع ان الاعباء على كل فرد فيه ستزيد أكثر منها الآن الا ان المواطن سيكون سعيداً بذلك ممنوناً على ذلك الحال بدلاً من حاله الكتيب اليوم ناظم على مجتمعه الذي لا

يقدم له في رأيه شيئاً والذي فشل في ربط أحلامه ومصيره بأهداف سامية يعيش انجازها يومياً. . . والأمر لا يحتاج الا الى قرار وقدره وعلى الحكام أن يتخذوا ذلك القرار ويكونوا هم القدوة في بساطة العيش والتوجه نحو الحياة المنتجة عسى أن يكون في ذلك كفارة لما سبق ونجاة لهم وللشعب من قدر مظلم لا ينير الطريق فيه سوى الايمان العميق والصدق وعكس ذلك فاننا قد لا نرى جدوى في مجلس يحلل للحكومات نهجاً خاطئة لا يجري عليها أي تغيير يذكر سوى بعض الجراحات التجميلية بل ويشارك هذه الحكومات في تعميق هذا النهج الخاطيء. . . اعوذ بالله من الشيطان الرجيم، بسم الله الرحمن الرحيم (ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء) . . . صدق الله العظيم اللهم قد صدقنا اخواننا النواب واخواننا أبناء هذا الشعب واخواننا الحكام النصيحة فاشهد والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سيادة رئيس المجلس : وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، الاستاذ أحمد قطيش.

السيد أحمد قطيش : بسم الله الرحمن الرحيم

سيادة الرئيس حقيقة اقترح اشاركني فيه مجموعة من الاخوان وأسف أن أقتحم هذا السياق، نستمع فيها الى تقرير من الحكومة عن آخر التطورات سيما وأن الامور تتداعى بسرعة ملهلة حقيقة وتناخذ مساراً قد يكون من الضروري جداً أن نخصص جلسة سرية لهذا المجلس الكريم نسمع فيه من الحكومة وننصت ما قد نكون قادرين عليه من تحريك

دولة رئيس الوزراء : شكراً سيدي الرئيس.
انا فكرت جلسة اليوم فقط خطب موازنة، وطبعاً نزولاً على رغبة المجلس الكريم مستعدين لتقديم بيان شفوي. ما زال الشغلة فجائية في هذا الأمر في جلسة سرية، اليوم جاهزين يعني بعد اذا بتغدونا يعني بعد الغداء.

سيادة رئيس المجلس : فلنكن الساعة الثالثة بعد الغداء مباشرة.

دولة رئيس الوزراء : الثالثة والنصف، نصف ساعة لأن الثانية والنصف بدنا نأكل.

سيادة رئيس المجلس : ترفع الجلسة لمدة نصف ساعة للغداء، الجميع مدعو للغداء الاخوة الصحفيين أيضاً يشاركونا الغداء شكراً. (وهنا رفعت الجلسة لمدة نصف ساعة لتناول طعام الغداء ثم عادت بعد ذلك للانعقاد «جلسة سرية».)

رئيس مجلس النواب
سيادة الدكتور عبداللطيف عربيات

أمين عام مجلس الأمة
صالح الزعبي



هكذا من الأسهل